المجلة العربية للعلوم الإنسانية

ردود الأفعال الاجتماعية المتوقعة تجاه مسألة فرض رسوم الخدمات في المجتمع الكويتي*

خالد أحمد الشلال**

* تم تمويل هذا البحث من قبل جامعة الكويت تحت رقم AS015.

** حصل على الدكتوراه في الاجتماع من جامعة مينشجان بالولايات المتحدة عام 1984م.
يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت.

1026-9576/99/17/68/158-217

الملخص

إقرار الرسوم على الخدمات أحد الإجراءات المطروحة على ساحة الاهتمام الرسمي والشعبي بالكويت. وقد تصاعد هذا الاهتمام خلال العام 1997، خاصة عندما بدأت الحكومة تطرح قضية الرسوم على الخدمات بصورة جدية. وأيا كان توجيه هذا الطرح فإن ردود الفعل الشعبية تأتي بصفتها العامل الأساسي الذي يتعين أخذه في الحسبان.

الدراسة الحالية تعاملت مع هذه المسألة مباشرة، حيث استهدفت تَعرُّف الآثار وردود الفعل الاجتماعية المتوقعة تجاه مسألة فرض الرسوم على الخدمات. وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (208) من المواطنين الكويتيين من ذوي الأعمار (25) سنة فأكثر، واعتمدت على مقياس تم إعداده وتقنينه حسب الأصول العلمية المتعارف عليها في هذا الشأن، كما تمت المعالجة الإحصائية للبيانات بموجب خطة ترتبط بهدف الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، تتلخص في أن قرابة ثلاثة أرباع المفحوصين، إما أنهم لا يتوقعون إقرار الرسوم، أو أنهم غير متيقنين مما إذا كانت ستفرض أم لا. وتأتي الخدمات الصحية، ثم الكهرباء في مقدمة الخدمات التي يتوقع المفحوصون أن تفرض عليها رسوم جديدة. كما أن 87,5% يرون إمكانية فرض الرسوم على الخدمات. وعلى الرغم من أن إجمالي استجابات المفحوصين المعبرة عن الآثار الإيجابية لفرض الرسوم يعكس استعدادا ضعيفا لتقبلها، إلا أنه يلتقي إلى حد ما مع ما تراه الدولة من إيجابيات. على العكس من ذلك نجد أن إجمالي الاستجابات المعبرة عن الآثار السلبية لفرض الرسوم يعكس اتجاها قويا لرفضها، والفارق بين متوسط الاستجابات المتقبلة ومتوسط الاستجابات الرافضة فارق دال إحصائيا لصالح الرفض.

مشكلة الدراسة

يمثل إقرار الرسوم على الخدمات أحد الإجراءات المطروحة على ساحة الاهتمام الرسمي والشعبي في المجتمع الكويتي. وقد ظهر هذا الطرح بعد تحرير البلاد من العدوان العراقي، وما نتج عنه من خسائر اقتصادية وعجز في الموازنة العامة للدولة، فجاء التفكير في الأخذ بمجموعة من الإجراءات، التي من بينها فرض أو زيادة للرسوم على الخدمات المختلفة مثل التعليم، والصحة، والكهرباء، والهواتف - وغير ذلك من الخدمات الحيوية التي اعتاد المواطنون أن يحصلوا عليها بصفة مجانية أو شبه مجانية. وإذا كانت السياسة المقترحة؛ بشأن الرسوم قد قامت على تقديرات شاملة للموارد والمصادر الإنمائية وبتقديرات دقيقة لمدى إسهام الرسوم في سد عجز الموازنة العامة للدولة، فإن هناك طرحاً مقابلاً يتلخص في أن إقرار الرسوم على الخدمات سوف يترتب عليه آثار اجتماعية غير مرغوبة خاصة على محدودي الدخل، كما أنه سيؤدي إلى توتر العلاقة بين المجتمع والدولة، لأن هذه العلاقة قد قامت وترسخت من منظور دولة الرفاهية، حيث تؤمِّن الحكومة خدمات مجانية للمواطن، كما أن هذه العلاقة تستند على إرث ثقافي يجسد متانة الروابط في إطار الأسرة الواحدة التي تضم الشعب والحكومة معاً. ولما كان إقرار الرسوم على الخدمات (يجافي) توقعات المجتمع من الدولة، كان من الضروري تعرُّف الآثار وردود الأفعال الجتماعية تجاه تلك القضية التي تطرح على ساحة الاهتمام في الوقت الحالي، وهي قضية إقرار الرسوم على الخدمات. من هنا تأتي مشكلة الدراسة الحالية متمثلة في التساؤلات الآتية:

- ما توقعات المواطنين بشأن إقرار الرسوم على الخدمات؟
- ما الأساليب المتوقعة للتكيف مع الواقع الاجتماعي إذا ما تم إقرار الرسوم؟
- ما اتجاهات آراء المواطنين الكويتيين بشأن القضايا الأساسية التي تمثل بدائل لسياسة إقرار الرسوم المزمع الأخذ بها؟
- ما مدى تقبل المواطنين للآثار الإيجابية التي يتضمنها الطرح المؤيد

للرسوم؟ وما مدة اقتناعهم بالآثار السلبية التي يتضمنها الطرح المعارض للرسوم؟

- هل تختلف الآثار الاجتماعية وردود أفعال المواطنين تجاه إقرار الرسوم على الخدمات باختلاف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؟

الإطار النظري للدراسة

إن الجانب الاقتصادي للحياة الاجتماعية كان ولم يزل مجال اهتمام أساسي لبحوث علم الاجتماع. ويهدف هذا الاهتمام بصفة أساسية إلى تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب غير الاقتصادية التي تؤثر فيها وترتبط معها في سياق الحياة الاجتماعية. وللأهمية المتبادلة والتأثير التفاعلي بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية، نشأ وتطور علم الاجتماع الاقتصادي؛ كمحاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات الاجتماعية، وكذلك الإطار المرجعي لعلم الاجتماع - في دراسة مجموعة من الأنشطة المعقدة المتصلة بالإنتاج والتوزيع والتبادل واستهلاك السلع والخدمات[1]، فالدراسة الاجتماعية المتخصصة للأنشطة الاقتصادية تبحث في كيفية صياغة هذه الأنشطة في وحدات أو تنظيمات أو بناءات للأدوار، كما تبحث في القيم التي تضفي عليها الشرعية، والمعايير والجزاءات التي تنظمها، والتفاعل القائم بين كل هذه الجوانب، والتساند المتبادل بين الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، وما يصاحب ذلك من مواقف يتجه فيها المجتمع والدولة نحو تحقيق أهداف مشتركة. ومن جهة ثانية، فإن الكتابات السوسيولوجية تشتمل على نوعيات واسعة من الاتجاهات التي تؤكد وجود محرك أول (prime mover) يكون بمقدرته تفسير جوانب التغير الاجتماعي، بمعنى أن هذا التغير ينتج عن تأثير عامل جوهري يستثير مجموعة عوامل، تتفاعل فيما بينها فتزداد احتمالات التغير الاجتماعي، ويصبح حقيقة واقعة عندما تتبناه القوى الاجتماعية المؤثرة، أو عندما تتبناه الدولة كتجسيد في علاقتها بالمجتمع.

وعلى الرغم من تنوع التجارب واختلاف المسارات التي وجهت وظيفة الدولة، وعلاقة الدولة بالمواطن، إلا أن من أهم الظواهر التي نمت من خلال هذه التجارب هو ظهور دولة الرعاية (أو دولة الرفاهية) كنموذج يرسم إطاراً للوظائف الحديثة للدولة في علاقتها بالناس. وقد انتشر هذا النموذج في عديد من الدول الغربية، وامتد تأثيره إلى السياسات الاجتماعية في دول الخليج العربي، واستخدم مفهوم دولة الرعاية في البداية للتعبير عن مسؤولية الدولة نحو توفير الحد الأدنى من الخدمات اللازمة لتحقيق مستوى معيشي مناسب للمواطن، مثل: توفير فرص العمل كضمان لحق الحياة، وضمان الحق في التعليم، وضمان حد أدنى من الدخل في كل الأوقات، وحق الحماية والدعم من جانب المجتمع في حالات العجز الجسمي أو العقلي.

وقد كان نمو دولة الرعاية مصحوباً بنمو مماثل في مسؤولية الدولة ووظائفها، وفي ما تقدمه من خدمات، مع السعي وراء أهداف أكثر تأثيراً في بناء المجتمع، وفي حياة أفراده. وعلى الرغم من اختلاف التحليلات النظرية لمفهوم دولة الرعاية، فإنها تتفق حول مسؤولية الدولة نحو رعاية المواطن من خلال شبكة من البرامج والخدمات والمؤسسات التي تساعده في إشباع حاجاته وحل مشكلاته والارتفاع بمستواه المعيشي نحو الأفضل أو نحو الرفاهية، وإن اختلفت الدول في المجالات التي تغطيها دولة الرعاية مثل: التعليم، والصحة، والشؤون (الرعاية) الاجتماعية، والتعاونيات[2].

غير أن دولة الرعاية الأوروبية شهدت صوراً عدة من الهجوم؛ مثال ذلك ما حدث في بريطانيا (مع تجربتها الطويلة في هذا الصدد) حيث وصف البعض دولة الرعاية بأنها الطريق إلى العبودية والخراب الاقتصادي. ويعزى انحسار دولة الرعاية في الدول الصناعية الأوروبية وفي بريطانيا بصفة خاصة إلى المشكلات التي فرضت نفسها خلال الثمانينيات، ومن أهم هذه المشكلات: البطالة، والتضخم والركود الاقتصادي، وتضاؤل موارد الانفاق على الخدمات الاجتماعية. وقد تعرضت دولة الرعاية في المجتمعات الأوروبية إلى العديد من الانتقادات التي تمثلت في تكريس هيمنة الدولة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والفشل في

حل مشكلات الفقراء، بل زيادة حدة هذه المشكلات في بعض الأحيان، والتكلفة المالية العالية مع نتائج محدودة للغاية، وتقلص القيم الاجتماعية الأصيلة أو اختفائها، وخاصة تلك المتصلة بالأسرة والعمل، ودورها في الرعاية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى اتهام دولة الرعاية بالفشل في توزيع الخدمات، والحد من الفقر، والتفاوت أو عدم المساواة في الثروة والدخل.

وفي إطار محاولات إصلاح المسار وإخراج دولة الرعاية من أزمتها، ظهرت مجموعة من الحلول المقترحة تركزت حول الحد من الدور المتنامي للدولة، ومشاركة النشاط الأهلي والجهود التطوعية في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية؛ فقد ظهرت الدعوة في الولايات المتحدة إلى تنمية الخدمات الاجتماعية التطوعية، حيث إن الجهود التطوعية والمساعدة الذاتية والقطاع الخاص يمكن أن تسهم بفاعلية في إشباع الحاجات وتوفير الخدمات التي تتطلب إنفاقاً ضخماً إذا تولتها الأجهزة الحكومية، بحيث تصبح الرعاية الاجتماعية تعاوناً بين الحكومة والقطاع التطوعي والخاص. وهذه الدعوة نفسها تظهر بصورة أخرى في استراليا؛ حيث أسفرت مراجعة دولة الرعاية عن ظواهر سلبية في النشاط الحكومي، وخاصة الجمود والبيروقراطية وزيادة الإنفاق العام. وتمثل البديل في دعم الحكومة للجمعيات الأهلية في الرعاية الاجتماعية، ويحقق هذا البديل ترشيد استخدام موارد الدولة، كما يحقق المرونة في العلاقة بين الجمعيات التطوعية[3].

وإذا كان مفهوم دولة الرفاهية قد ظهر في العديد من المجتمعات تعبيراً عن تعاظم دور الدولة ومسؤوليتها تجاه مواطنيها، فإن هذا المفهوم قد تجسد في المجتمع الخليجي العربي، بما في ذلك المجتمع الكويتي مع ظهور النفط؛ فقد أخذت الدولة على عاتقها توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين، ويشمل ذلك: المسكن، والتعليم، والخدمات الصحية، وفرص العمل، والضمان الاجتماعي. لكن التقلبات الاقتصادية، والظروف السياسية التي مرّ بها المجتمع الكويتي وما ترتب على ذلك من قلة موارد الدولة، ظهرت معه الأطروحات التي تطالب بالخصخصة، وتقليص الدعم الحكومي للخدمات الاجتماعية، وفرض رسوم على الخدمات، وغير ذلك من الأطروحات التي تلتقي جميعها حول فكرة واحدة: هي ضرورة تصحيح المسار العملي لمفهوم دولة

الرفاهية لأسباب سنوضحها لاحقاً. ولا شك أن وجود دولة الرفاهية، وكذلك الدعوة إلى تصحيح مسار دورها، تكون له معطيات وانعكاسات اجتماعية مثلما حدث في المجتمع الخليجي العربي، بما في ذلك المجتمع الكويتي في عصر النفط.

فبعد تدفق الثروة النفطية وتزايد الإيرادات أخذت الحكومة على عاتقها مهمة بناء «مجتمع الرفاهية»، واستخدمت في ذلك مجموعة من القنوات والأدوات من بينها مشروع استملاك الأراضي الخاصة التي تميزت بالسخاء، كما رفعت الحكومة الرواتب والأجور للموظفين، بالإضافة إلى سعي الحكومة بجدية إلى توفير فرص العمل لكل مواطن يطلب ذلك. في الوقت نفسه تخصص الحكومة مبالغ مادية هائلة لدعم الخدمات الاجتماعية: فالتعليم المجاني مكفول لكل مواطن كويتي من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة، كما أن خدمات الماء والكهرباء والوقود والغاز توفرها الحكومة وتقدم لها دعماً مالياً كبيراً، بحيث تتاح للمواطنين بصورة شبه مجانية، وتتولى الحكومة تقديم كل الخدمات الطبية والعلاجية في المستشفيات مجاناً لجميع المواطنين والمقيمين. أما عن الضمان الاجتماعي فإن الحكومة تقدم الدعم للأسر الكويتية المحتاجة، وكذلك للمطلقات والأرامل وغير القادرين على العمل، كما أن نظام التأمينات الاجتماعية يوفر مرتبات تقاعدية لكل مواطن تعادل 65% كحد أدنى و95% كحد أقصى من آخر راتب تقاضاه الموظف، ويتم تمويل هذه العملية من صندوق الاحتياطي العام للدولة، وكذلك من استقطاعات الموظفين وأصحاب العمل[4].

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الكويتي يقوم على الحرية الاقتصادية، ويركز بشكل كبير على القطاع الخاص، إلا أن الحكومة لها دور رئيس في معظم أنشطة قطاع الأعمال، بهدف تنشيط العمل في مجالات بعينها، كما أن هذا القطاع بدوره يحقق فائدة من قيمة السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة، وكذلك من عقود مشروعات التنمية التي يتركز معظمها على الاستثمار في السلع الرأسمالية الاجتماعية، مثل المدارس والمستشفيات، وهناك أيضا مدفوعات تحويلية حكومية توجه إلى عدد من المشروعات الخاصة تحت مسميات مختلفة، مثل الإسهامات، والمنح النقدية، وأشكال الحوافز والدعم التي تقدم لقطاع الأعمال في صورة

تسهيلات مالية ميسرة، وتخصيص الأراضي بمبالغ رمزية، وإعفاءات ضريبية، ودعم للمرافق والخدمات العامة.

غير أن هذه السياسة التي اتبعتها الحكومة لبناء مجتمع الرفاهية، بدأت تشكل أعباء متزايدة على ميزانية الدولة منذ بدايات النصف الثاني من الثمانينيات، عندما تراجعت أسعار النفط، مما قلل من الإيرادات العامة للدولة، ثم جاء التحدي الأكبر نتيجة حدوث العدوان العراقي، حيث تحملت الدولة نفقات باهظة في حرب التحرير، وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت نتيجة الحرب، بالإضافة إلى احتراق آبار النفط وما سبّبه من خسائر، وتكاليف الإطفاء - هذه العوامل نتج عنها عجز جوهري في الموازنة العامة للدولة. وفي الفترة التي أعقبت التحرير، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات لمواجهة هذا العجز، من ذلك مثلاً تأمين الموارد الكافية للاستثمارات، والاقتراض المحلي، واستخدام الموارد المالية الخارجية للدولة لتمويل الجزء المتبقي من العجز في الموازنة، وتخفيض النفقات في الميزانية بنسبة 4,1%، وكان لهذه الإجراءات أثرها في تخفيف عجز الموازنة بنسبة 26% عام 1995، ليصل هذا العجز إلى 7.3 مليار دولار، وهو ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي[5] (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995). وفي سياق الإجراءات الحكومية لتخفيض عجز الموازنة ظهرت - وبقوة - الأطروحات القائلة بفرض رسوم على الخدمات بأنواعها المختلفة، مما يتناقض ظاهريّاً على الأقل مع غلبة السمة المانحة للدولة وما تعنيه هذه السمة من إتاحة الخدمات للمواطنين مجاناً.

ومن المنظور الاقتصادي/ الاجتماعي، فإن الخدمات في المجتمع الكويتي تندرج تحت التصنيفات الآتية:

- خدمات عامة، وتشمل: الخدمات التنظيمية والمالية، وخدمات الأمن والعدالة، وكذلك خدمات الدفاع والالتزامات الخارجية.
- خدمات اجتماعية وخدمات مجتمع، وتشمل: التعليم، والصحة، والإسكان، والمرافق، والإعلام، والتكافل والضمان الاجتماعي، والخدمات الدينية.

- خدمات اقتصادية وتشمل: الكهرباء والماء، والمواصلات، والنقل، والتعدين والنشاطات الاستخراجية، والخدمات التجارية والصناعية، والزراعة والثروة السمكية.

هذا بالإضافة إلى خدمات أخرى غير مصنفة كالمطبوعات، والاستهلاكات العامة، والخدمات الثقافية. وتشير الإحصاءات الرسمية، إلى ضخامة الإنفاق الحكومي على الخدمات، بما في ذلك تلك الخدمات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحياة اليومية للمواطنين مثل الصحة والتعليم، والكهرباء والماء، والاتصالات والشؤون البلدية.. الخ. وهذا ما نتبينه من الجدول الآتي[6]:

جدول رقم (1)

مصروفات الحكومة على الخدمات 88-1994 بالمليون دينار

الخدمات	1989/88	1990/89	1994/93
الخدمات العامة	509,1	531,8	587
خدمات الدفاع	336,7	366	914,4
الخدمات الاجتماعية	1003,9	1044,9	1411,9
خدمات المجتمع	326,8	415,8	350
الخدمات الاقتصادية	727,9	591,9	429,6
خدمات أخرى غير مصنفة	290,4	375,6	550,9
الجملة	**3194,8**	**3326**	**4240,8**

فعلى الرغم من انخفاض مصروفات الحكومة على الخدمات الاقتصادية، إلا أن المصروفات على الخدمات الأخرى قد زادت بصورة ملحوظة، وعلى الرغم من انخفاض المصروفات على خدمات المجتمع عام 1994/93 مقارنة بعام 1990/89، إلا أنها مع هذا الانخفاض تزيد على عام 1989/88 بمقدار (23,2) مليون دينار.

وإذا كان ذلك على مستوى الخدمات ككل، فإن ميزانية الوزارات التي تقدم الخدمات ذات الجدل بشأن مسألة الرسوم تمثل ما يزيد على ربع الميزانية العامة للدولة؛ فخلال السنة المالية 1994/93 - حسبما توضح إحصاءات وزارة التخطيط - كانت ميزانية تلك الوزارات على النحو التالي[7]:

جدول رقم (2)
مصروفات بعض الوزارات والإدارات الحكومية المعنية بالخدمات والمرافق 1994/93 (بالألف دينار)

الوزارات	المصروفات
وزارة التربية	320640
وزارة الصحة العامة	273597
وزارة التعليم العالي	19381
وزارة الكهرباء والماء	252678
وزارة الأشغال العامة	106988
وزارة المواصلات	86400

فإذا علمنا أن إجمالي مصروفات جميع الوزارات والإدارات الحكومية في الدولة خلال عام 1994/93 هو (3867834) دينار، تبيّنا أن مصروفات الوزارات المبينة بالجدول تمثل (27,4%) من إجمالي المصروفات.

في الوقت نفسه، ومع استبعاد إيرادات النفط، وإيرادات بيع الأراضي والعقارات، فإن الخدمات لا تمثل إيرادات تذكر، فحسب الإحصاءات الرسمية[8] كانت الإيرادات تقل عن نصف مليون دينار، وعلى وجه التحديد (450278) ديناراً عام 1994/93. هكذا نجد الصورة العامة لموقف الخدمات في الاقتصاد الكويتي: مصروفات ضخمة تمتص جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة، وإيرادات ضئيلة غير ذات تأثير، وعجز في الميزانية نتيجة مجموعة أسباب منها ضخامة الإنفاق الحكومي على الخدمات. في وسط هذا الزخم، وفي غمار العمل على مواجهة المشكلة الأمنية الناجمة عن العدوان العراقي، ظهرت الأطروحات القائلة بضرورة إقرار الرسوم على الخدمات، كما ظهرت أطروحات معارضة، وكلاهما يستند إلى أدلة تبدو مقنعة للبعض وغير مقنعة للبعض الآخر، وتمثل الآثار وردود الفعل الاجتماعي - بمعنى ردود أفعال المواطنين - تجاه هذه المسألة مجال الاهتمام المشترك، أو محاور الارتكاز لكل طرح.

الدراسات السابقة

تطرح أدبيات علم الاجتماع مجموعة متنوعة من البحوث التي تطرقت إلى الآثار الاجتماعية الواقعة والمحتملة التي تترتب على فرض الضرائب والرسوم. وقد لوحظ أن الكتابات العربية أفاضت في تحليل الآثار الاجتماعية للجانب الاقتصادي بوجه عام، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى الجماعة والمجتمع، لكن تلك الكتابات لم تتضمن شيئاً ذا دلالة مباشرة للآثار وردود الأفعال الخاصة بفرض الرسوم من جانب الدولة على الشعب، ولم يظهر حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية أي بحث آخر يتناول هذه القضية في المجتمع الكويتي، على الرغم من أنها محل اهتمام الدولة والمجتمع على السواء. لكن النقص في الدراسات السابقة، ليس نقصاً مطلقاً، حيث تطرقت عدة دراسات إلى جوانب ذات دلالة مباشرة لموضوع الدراسة الحالية.

فقد أجرى يونس (1994) دراسة عن السياسة الاجتماعية بين دولة الرعاية وخصخصة الخدمات مع التطبيق على دولة الكويت. وتناولت الدراسة اتجاهات السياسة الاجتماعية في دول الخليج العربي، وتنطلق الدراسة من خلفية مرجعية أساسها دولة الرعاية والوظائف المتغيرة للدولة، وتناقش قضايا الرعاية الاجتماعية في الثمانينيات، وموقف الإسلام من الرعاية الاجتماعية. وعن سياسة الرعاية الاجتماعية في دول الخليج العربي، تتضمن الدراسة موجزاً لأهم الاتجاهات التي تشترك فيها دول الخليج العربي بالنسبة لتخطيط الخدمات الاجتماعية ودور الدولة في هذا الصدد. وتبلور الدراسة فكرة أساسية خلاصتها أن مجتمعات الخليج العربي شهدت نموّاً واضحاً ومطرداً في الخدمات الاجتماعية، سواء من ناحية الكم أو الكيف، من ناحية التغطية والتكلفة. وكان ذلك مصحوباً بتعاظم دور الدولة متمثلاً في تنمية المؤسسات الحديثة لتوفير أنماط جديدة من الخدمات الاجتماعية لإشباع الحاجات المتغيرة للناس في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة والترويح والخدمات الاجتماعية الشخصية إلى غير ذلك. وقد ارتبط هذا النمو بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها هذه المجتمعات، والانفتاح على المجتمعات الخارجية، وخاصة

أوروبا وأمريكا، مما أدى إلى الطلب المتزايد على السلع والخدمات. وقد ساعدت الوفرة المالية التي حققتها الثروة النفطية على تكريس دور الدولة ومسؤولياتها نحو رعاية المواطن من خلال سلسلة من البرامج والخدمات على طريق الرفاهية، متأثرة في ذلك بنموذج دولة الرعاية (أو الرفاهية)، بل أدت الوفرة المالية إلى أن تتحمل الميزانية العامة للدولة نفقات هذه الخدمات، دون ما حاجة إلى فرض ضرائب للتمويل، كما يحدث في المجتمعات الغربية التي أخذت بنموذج دولة الرعاية؛ ومن ثم صار تقديم الخدمات الاجتماعية للناس دون مقابل في معظم مجتمعات الخليج، أو بأجور رمزية في البعض منها، وهكذا أخذت الدولة على عاتقها توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في نظام موحّد وشامل يغطي كل المواطنين كحق مقرر للمواطنين من قبل الدولة، ودون تفرقة بين المواطنين ما دام قد تم استيفاء الشروط المحددة لكل قطاع من الخدمات. ولما كانت رعاية المواطن ورفاهيته هي الهدف العام للسياسة الاجتماعية فقد اتجهت معظم الدول في الخليج إلى توفير خدمات أخرى كالسكن والماء والكهرباء بأسعار تقل كثيراً عن التكلفة الفعلية لهذه الخدمات، إضافة إلى دعم السلع الغذائية الأساسية، كما حرصت الدولة على توفير فرص العمل للمواطنين بأجور مجزية، وإن تم ذلك في معظم الأحيان دون ربط الوظيفة بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ودون ربط الأجر بالإنتاج. وترى الدراسة أن الإنفاق الحكومي على هذه السلع والخدمات قد أخذ في التضخم في كثير من دول الخليج، عاماً بعد عام، لدرجة تجاوزت مستوى الإنفاق في الدول النامية ذات الدخل المتوسط، بل تجاوزت مستوى الإنفاق في بعض الدول الصناعية الغربية. وفيما يتعلق بنسق الرعاية في دولة الكويت، ترى الدراسة أن الدولة قد تبنت سياسة اجتماعية تقترب من نموذج دولة الرعاية، واستطاعت دولة الكويت أن تقيم نسقاً للخدمات الاجتماعية لا يقتصر على الحاجات الأساسية للمواطنين، وإنما تتعداها للاستجابة للتطلعات المتزايدة للناس. وهكذا حلت الدولة بالتدريج محل الجماعات الأولية في إشباعها للحاجات المتغيرة للناس، وقد انعكس ذلك على اطراد النمو في الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والمرافق... إلخ[9].

أما فيما يخص تأثير الرسوم على الخدمات الصحية، فقد قامت دراسة (Ching, 1995) بفحص التأثيرات المحتملة للرسوم على الرعاية الطبية للأطفال بين مجموعات متفاوتة في مستوى الدخل بدولة الفلبين. وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (520) طفلاً من منطقتين: إحداهما ريفية والأخرى حضرية. كما اعتمدت الدراسة على نموذج سلوكي يبين العلاقة المتبادلة التأثير بين الأسعار والدخول. وقد تبين من الدراسة أن الأسعار تلعب دوراً مؤثراً في الإقبال على الخدمات الصحية الخاصة بالأطفال، وأن العائلات الفقيرة أكثر حساسية تجاه أي تغيير في أسعار الخدمة الصحية، كما تبين أن دافعي الرسوم على الخدمات الصحية أكثر تراجعاً بشأن الاستفادة من تلك الخدمات، بما يصبح من الضروري معه وجود تمييز بين ذوي الدخول المحدودة وذوي الدخول المرتفعة في قيمة الرسوم التي تدفع للخدمات الصحية لصالح ذوي الدخول المنخفضة[10].

وعلى مستوى العلاج النفسي، اهتمت دراسة (Herrell, 1993) بالرسوم التي يدفعها العملاء مقابل هذا العلاج، وارتكزت الدراسة على فرضية أن دفع الرسوم من جانب العملاء مقابل الخدمات النفسية سيؤدي إلى إحساسهم بقيمة هذه الخدمات وأهميتها، وبالتالي سيستفيدون منها. وقد أجريت الدراسة على عينة من العاملين بالخدمة النفسية لمعرفة معتقداتهم بشأن هذه الفرضية، وتبين من الدراسة أن الذكور أكثر تأييداً للفكرة مقارنة بالإناث، كما تبين أيضا أن العاملين في معالجة الإدمان يؤيدون فرض الرسوم، بينما يعارضها العاملون في علاج ذوي المعاناة النفسية، نتيجة كونهم ضحايا حوادث بيئية، أما العاملون في مجال الصحة النفسية للأطفال والمراهقين فإن لديهم اتجاها محايدا بمعنى أنهم لا يؤيدون فرض الرسوم ولا يرفضونه. وتبين من الدراسة أيضاً أن الأخصائيين النفسيين الذين يتولون مواقع إدارية أكثر تأييداً لفرض الرسوم مقارنة بنظرائهم الذين لا يتولون مثل هذه المواقع، وتصل الدراسة إلى استنتاج مهم، مفاده أن التعامل الصحيح مع مسألة فرض الرسوم على الخدمات النفسية لا يتم من خلال قرار فوقي (حكومي)، وإنما من خلال الفهم الصائب لاتجاهات المجتمع نحو هذه المسألة، وفهم الدور التنظيمي وطبيعة السكان[11].

وللتخفيف من آثار الرسوم والضرائب قد تلجأ بعض المجتمعات إلى صرف إعانات مالية كنوع من التعويض، خاصة لمن هم دون مستوى معين من الدخل، وقد بحثت دراسة (Santiago, 1995) الآثار الاجتماعية للإعانات التي تصرف لهذا الغرض في سياق تحليل السياسة الاقتصادية للأسرة الإنجليزية، وارتكزت الدراسة على فرضية مفادها أن «الاتجاهات» نحو الإعانة، وكذلك الدخل المنخفض تزيد من احتمالات اعتماد الأسر على الإعانة، وقد فحصت الدراسة الآثار والمتغيرات المرتبطة ببرنامج حكومي للإعانات مع مقارنة متعمقة بين ثلاث مجموعات من النساء: إنجليزيات، ولاتينيات، وسود. واستمدت الدراسة بياناتها من مسح أُجري على نساء شابات بلغ عددهن (12686)، وتتراوح أعمارهن ما بين 14-31 سنة، تم تنفيذه خلال الفترة من 1979 حتى 1988. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاعتماد على الإعانة ينتقل بين الأجيال؛ بمعنى أن النساء الأكثر اعتماداً على الإعانة ينتمين إلى أسر كانت تعتمد على الإعانة، كما أن مستوى الانتفاع بالإعانة يرتبط ارتباطاً إيجابيّاً ذا دلالة إحصائية بالمخاطر التي تترتب على سياسة الإعانة؛ بمعنى أنه كلما كانت الإعانة تلعب دوراً حاسماً في مستوى المعيشة زادت الحساسية الاجتماعية تجاه أي إجراءات من شأنها المساس بسياسة الإعانة، كما تبين من الدراسة أن درجة الاعتماد على الإعانة تختلف بين مجموعات الدراسة؛ فالنساء من السود، واللاتينيات أكثر اعتماداً على الإعانة من الإنجليزيات، وإن كانت النتائج بوجه عام تعكس تأييداً قليلاً للفرضية التي حاولت الدراسة أن تتحقق منها[12].

واهتمت دراسة (Koloep, 1995) بدراسة تأثير التقلب الاقتصادي وتغير القيم في المجتمع على حياة الأسرة ونمو البنات في مرحلة الطفولة المتأخرة. وقد أجريت الدراسة على مرحلتين، الأولى عام 1992، والثانية عام 1993، وشملت 140 فتاة بجانب 93 من الآباء والأمهات في المرة الأولى، كما شملت 133 فتاة وآباءهن وأمهاتهن في المرة الثانية. واعتمدت الدراسة على استبانات مقننة لقياس

الدخل والنشاط الاقتصادي والتفاعل الأسري، والقيم، والصحة النفسية. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الصعوبات الاقتصادية - بجانب اختلاف القيم بين الأبوين - ذات تأثير سلبي شديد على الأسرة؛ فبينما تؤدي الصعوبات الاقتصادية إلى رعاية أقل، فإن اختلاف القيم يصاحبه عداء من الأبوين تجاه البنات، لكن التفاعل بين هذين العاملين - الصعوبات الاقتصادية، واختلاف القيم - هو الذي يحدث هذا التأثير (وليس أي منهما بمفرده). والتأثير السلبي بدوره يؤدي إلى مزيد من الضغط والسلوك غير المقبول اجتماعيا من جانب الفتيات، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى قلة رعاية الوالدين لهن، بل إلى إظهار المزيد من العداء تجاههن[13].

وفي دراسة (Dorman & Pasadoes, 1992) أجرى البحث على عينة من الطلاب الجامعيين (ن = 357) لمعرفة مدى استعدادهم للتصويت والتطوع للعمل في حملة انتخابية لصالح أو ضد مرشح رئاسي، حسب مجموعة من المعايير تشمل معارضة هذا المرشح أو ذاك لزيادة الرسوم من أجل تخفيض العجز في الموازنة. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن السلوك الانتخابي للطلاب يكون إيجابياً (أي مع المرشح) عندما يكون معارضاً لمسألة الرسوم، وكذلك عندما يتفق موقف المرشح مع رؤية الطلاب وموقفهم بشأن قضايا محددة، سواء كانت تهم المجتمع بوجه عام، أو تهم قطاعات وجماعات معينة في هذا المجتمع[14].

وهناك دراسات اهتمت بالجوانب القانونية والتشريعية للضرائب والرسوم من منظور ردود الفعل الاتجاهية والسلوكية من جانب المجتمع. ومن ذلك دراسة (Scholz et al, 1992) عندما صدر ميثاق الإصلاح الضرائبي الأمريكي عام 1986. لقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (471) مفردة من البالغين دافعي الضرائب بولاية نيويورك، وتمت المقابلات مع هؤلاء مرتين، الأولى بعد إقرار القانون وقبل دفع الضرائب، وكان ذلك في عام 1987، والثانية بعد العمل بالقانون، وكان ذلك عام 1988. وتفيد نتائج الدراسة أنه على الرغم من أن قانون الضرائب كان أكثر استجابة للتغيرات، وحقق نوعاً من التأييد العام، إلا

أن التقييم العام له - من جانب المواطنين - كان يتسم بالسلبية المتزايدة؛ بمعنى وجود عدم رضاء عام بشأن القانون، ويتأثر الموقف تجاه القانون بالمصلحة الشخصية، والمعتقدات السابقة، والنقاش الاجتماعي حول المتغيرات الموقفية والسلوكية المتوقعة[15]. ولعل هذه النتائج تظهر أهمية التفاعل بين أي قانون خاص بالضرائب والرسوم، وبين الواقع الاجتماعي الثقافي (Cultural) في المجتمع.

ومن واقع أهمية الجانب الاقتصادي في حياة الفرد والمجتمع، فإن الضرائب أو الرسوم ذات وقع أو تأثير نفسي ينعكس على السلوك الاجتماعي والسياسي، بما يبلور توجهات عامة للأفراد والجماعات. وقد تعبر هذه التوجهات عن نفسها في صورة سلوك عام صريح، أو في صورة مشاعر عامة تتخذ أسلوب السلوك الجمعي الواضح. ومن أهم الدراسات التي ناقشت هذه الفكرة دراسة (Davidson & Cotter, 1993) عن ردود الفعل النفسية في المجتمع المحلي، والموقف من فرض الرسوم على التعليم بالمدارس العامة. وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية كبيرة (ن = 783) من الأفراد المسجلين بقوائم الناخبين بولاية ألاباما (Alabama) الأمريكية، وتفيد نتائج الدراسة بأن الحالة النفسية العامة في المجتمع ذات حساسية للرسوم، وترتبط بالنية في التصويت. وإذا كان من الطبيعي أن يرفض المواطنون الإدلاء بأصواتهم في الاتجاه المؤيد للضرائب، إلا أن هذا الرفض ليس مطلقاً، ولكنه يتأثر بموقف القوى الأخرى من مسألة الضرائب، كما يتأثر بتقييم المواطنين لجدوى الرسوم وفعاليتها من منظور استخدامها في تطوير التعليم[16]. وهذه الفكرة غاية في الأهمية فيما يخص فرض الرسوم على الخدمات في المجتمعات عموماً، لأنها ترتبط عادة برؤية أو موقف تجاه سياسة الدولة.

وهناك عدة دراسات اهتمت ببحث الآثار الاجتماعية للضرائب والرسوم على سلع معينة. وهنا نجد تلاقياً واضحاً مع الرؤية القائلة بأن فرض الضرائب والرسوم على الخدمات سوف يؤدي إلى تقليل الاستهلاك وزيادة دخل الدولة، وسواء كانت الرسوم والضرائب على السلع أو على الخدمات، فإن هذه الرؤية تكاد

تكون مشتركة دائما في الحالتين، في هذا الإطار هناك دراسة (Grossman, 1989) ودراسة (Lewit, 1989). والمفيد في دراسة (جروسمان) أنها تقدم رؤية متعمقة في نتائج مجموعة من البحوث، وتفيد بأن فرض الضرائب على استهلاك (البيرة) يتماشى مع متطلبات مواجهة التضخم، وأن بإمكان ذلك تخفيض الوفيات الناتجة عن حوادث الدراجات النارية بين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 20 سنة، إذ إن 15% من الوفيات الناتجة عن تلك الحوادث ترتبط بتعاطي الكحوليات. وتفيد الدراسة أيضاً بأن فرض الضرائب على السجائر سيترتب عليه آثار صحية واجتماعية، إذ إن ثمانمائة ألف من الأطفال الذين يموتون بسبب التدخين يمكن إنقاذهم إذا تحقق مجتمع خال من التدخين[17].

أما دراسة (Lewit, 1989) فترى أن فرض ضرائب على السجائر - وبالتالي زيادة أسعارها - يقلل من التدخين، ولكنه لا يفيد الاقتصاد القومي في شيء ما إذا لم يصاحبه إيجاد مصادر بديلة للدخول[18]، أما دراسة (James, 1992) فقد انطلقت من نتيجة أساسية توصلت إليها البحوث المعنية بالرسوم وسوق العمل. وخلاصة تلك النتيجة - حسبما تذكر الدراسة - أن إسهام الذكور في سوق العمل لا يتأثر كثيراً بالتغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي، بينما يتأثر إسهام الإناث بتلك التغيرات. فإذا كان الرجل يمارس عملا واحداً، أو أكثر من عمل، ثم تغير النظام الضريبي، سواء أضيفت ضرائب جديدة، أو ألغيت ضرائب قائمة، فإن ذلك لا يؤثر على مشاركة الذكور في سوق العمل سواء بالزيادة أو بالنقصان، أما الإناث، فقد ترتفع أو تنخفض مشاركتهن في العمل إذا ما تم فرض ضرائب جديدة، أو إلغاء ضرائب قائمة. وقد قام (جيمس) بتجربتين بحثيتين: الأولى أجريت على (36) من الأزواج وزوجاتهم وأطفالهم، بجانب سبعة أزواج وزوجاتهم بدون أطفال، أما الثانية، فقد أجريت على (34) زوجاً وزوجاتهم. وتشير نتائج الدراسة، إلى أن الدور الاجتماعي التقليدي للمرأة - وكذلك تقسيم سوق العمل (والذي يتيح فرصاً أفضل للرجال) - يمثلان العوامل التي تحدد مشاركة المرأة في سوق العمل، فإذا جاءت التغيرات الضريبية معززة لدور المرأة كأم، أو تتيح فرصاً أفضل للنساء، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل

تزداد، والعكس صحيح. أما مشاركة الرجال فإنها تتأثر بالدور الاقتصادي للرجل كعائل للأسرة (بصرف النظر عن التغيرات الضريبية). ويستتبع ذلك، أن زيادة الضرائب أو الرسوم يمكن أن يترتب عليها أن يبحث الرجال والنساء عن فرص عمل إضافية بما يدعم الدور الاجتماعي لكل منهما[19].

منهجية الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة الآثار وردود الأفعال الاجتماعية المتوقعة من جراء مسألة إقرار الرسوم على الخدمات في المجتمع الكويتي، وذلك في إطار توقعات المواطنين بشأن هذه المسألة، وآرائهم في القضايا الأساسية التي تمثل البدائل المطروحة، وكذلك الآثار الإيجابية والسلبية المحتمل تحققها إذا ما تم إقرار الرسوم على الخدمات. وللوصول إلى هذا الهدف اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وذلك من خلال:

أ - أداة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على استبانة مقننة تم إعدادها وفق الأصول العلمية المتعارف عليها، وبما يتناسب مع هدف البحث. وقد تم بناء الاستبانة من واقع مقابلات متعمقة أجراها الباحث مع المسؤولين الحكوميين، وكذلك مع بعض المواطنين، سواء كانوا يمثلون الاتجاه المعارض أو المؤيد لسياسة إقرار الرسوم، بالإضافة إلى الاطلاع على تقدير الجهات الرسمية وما تنشره وسائل الإعلام الكويتية بشأن موضوع الرسوم على الخدمات، وقد تم إعداد الاستبانة بصورة مبدئية متضمنة سبعة وثلاثين بندا/ سؤالا، وروجعت من حيث الصياغة والبناء والترميز. وعندما طبقت الاستبانة كتجربة أولية لاختبار مدى كفاءتها في القياس، تم إجراء تعديلات شملت اختصار الأسئلة/ البنود لتصبح ثمانية وعشرين بندا/ سؤالاً، بما في ذلك ما يمثل سؤالين؛ كل منهما يختص بمجمل الآثار الإيجابية والسلبية للرسوم، كما تضمن التعديل إضافة عدة متغيرات اقتصادية اجتماعية لم تكن موجودة في النسخة الأولى من الاستبانة.

وتدور أسئلة الاستبانة حول أربعة محاور أساسية، **الأول**: توقعات المواطنين بشأن إقرار الرسوم على الخدمات من خلال مجلس الأمة 1996-2000، **الثاني**: اتجاهات رأي المبحوثين بشأن القضايا الأساسية والبدائل التي تتضمنها الأطروحات المتعلقة بالرسوم. **الثالث**: الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية للرسوم، **الرابع**: الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للرسوم. كما تضمنت الاستبانة مجموعة متغيرات مستقلة، وهي الجنس، والسن، ومحافظة الإقامة، وطبيعة المسكن، والتعليم، والمهنة، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، ومتوسط الدخل الشهري بالدينار الكويتي، وأخيراً الإعالة الإضافية بمعنى وجود أفراد آخرين - غير أفراد الأسرة - يعولهم المبحوث.

من حيث تقنين الاستبانة (الصدق والثبات) تم استخدام أسلوب صدق المحتوى (Content Validity) الذي يتمثل في إجراء فحص منظم لمجموع البنود/ الأسئلة لتقدير مدى تمثيلها للمجال السلوكي الذي أعد الاختبار لقياسه[20]. وتم تطبيق هذا الأسلوب على الاستبانة الخاصة بالدراسة من خلال فحص البنود وتنقيحها بحيث تتوزع على المحاور الأربعة السابق ذكرها، وبحيث تتكامل البنود والأسئلة الخاصة بكل محور لتعطي صورة دقيقة عنه بموجب استجابات المبحوثين، بما يؤدي إلى ما هو أقرب إلى حقيقة رؤية المواطن العادي لمسألة إقرار الرسوم على الخدمات، وقد تم الفحص المنظم لمحتوى الاستبانة بالتعاون بين الباحث ومجموعات متساوية من المسؤولين والمواطنين على السواء؛ بعضهم يمثل الرؤية المؤيدة، وبعضهم يمثل الرؤية المحايدة، في حين يمثل البعض الثالث الرؤية المعارضة.

أما الثبات فقد تم إجراؤه بطريقة إعادة الاختبار؛ حيث طبقت الاستبانة على عشرين مفردة (بواقع أربع مفردات من كل محافظة من محافظات الكويت)، وذلك مرتين بفاصل زمني قدره خمسة عشر يوماً. وبحساب معامل الارتباط بين التطبيقين تبين أنه (813,) وهذه قيمة ثبات عالية تؤكد كفاءة الأداة في القياس.

وتتنوع أسئلة الاستبانة بين الأسئلة ذات الاستجابة الواحدة، والأسئلة ذات الاستجابات المتعددة. وإن كانت جميعها من النوع المغلق (Closed Ended Questions)، وفيما يخص الآثار المتوقعة من جراء الفرض المزمع للرسوم، فإن الاستبانة تضمنت عشرة بنود لقياس الآثار الإيجابية، وعشرة بنود لقياس الآثار السلبية، وأمام كل بند ثلاث استجابات متدرجة؛ تبدأ بالرقم (2)، ثم الرقم (1)، ثم الرقم (صفر). وهذه الاستجابات هي: أعتقد بشدة، أعتقد إلى حد ما، لا أعتقد؛ بحيث يختار المبحوث استجابة واحدة لتعبر عن حقيقة رأيه، ومن ثمّ فإن إجمالي درجات هذه البنود أربعون درجة، تتوزع بين درجة البنود التي تقيس الآثار الإيجابية بواقع عشرين درجة، ومثلها للبنود التي تقيس الآثار السلبية. أخيراً، فإن الاستبانة تضمنت تعليمات استيفاء البيانات، والتأكيد على سريتها في الاستخدام لأغراض البحث العلمي، وقد تم تطبيق الاستبانة بالمقابلة الفردية، واستغرقت عملية جمع البيانات ثلاثة أشهر (مارس - مايو 1997).

ب - عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (208) من المفردات، جميعهم من المواطنين الكويتيين البالغين خمسة وعشرين عاماً فأكثر، كما أنهم من أرباب الأسر، بمعنى أنهم مسؤولون عن الإعالة الاقتصادية والإنفاق على الأبناء. روعي في اختيار المفردات أن يتناسب العدد المسحوب من كل محافظة مع إجمالي عدد المواطنين بها، وتم الاختيار بأسلوب العينة متعددة المراحل، حيث تم الاختيار العشوائي من كل محافظة بدءاً بالمناطق، ثم القطع، ثم الشوارع فالجادات. وتم إجراءات مقابلات فردية مع عدد من أرباب الأسر (بواقع مفردة واحدة من كل بناية، أيا كانت طبيعتها). وقد جاءت عينة البحث موزعة حسب مجموعة المتغيرات والخصائص الديموجرافية، بما يمكن من المعالجة الإحصائية المقبولة للبيانات المستمدة من مجموعة في إطار العينة أيا كان المتغير الذي يمثل أساس التصنيف، وهو الأمر الذي نتبينه بوضوح من الجدول الآتي:

جدول رقم (3)
خصائص عينة الدراسة

المتغيرات		ك	٪
- الجنس:	ذكور	139	66.8
	إناث	69	33.2
- السن:	أقل من 30 سنة	59	28.4
	من 30 سنة لأقل من 40 سنة	47	22.6
	من 40 لأقل من 50 سنة	57	27.4
	50 سنة فأكثر	45	21.6
- محافظة الإقامة:	العاصمة	31	14.9
	حولي	62	29.8
	الفروانية	49	23.6
	الجهراء	22	10,6
	الأحمدي	44	21.1
- طبيعة السكن:	مسكن مؤجر	32	15.4
	مسكن دخل محدود	78	37.5
	مسكن دخل متوسط	20	9.6
	فيلا خاصة	78	37.5
- مستوى التعليم:	أقل من المتوسط	21	10.1
	متوسط	44	21.2
	ثانوي ودون الجامعي	75	36.1
	جامعي فأعلى	68	32.6
المهنة:	وظيفة حكومية (مدنية)	106	51
	وظيفة حكومية (عسكرية)	41	19.7
	أعمال حرة (قطاع أهلي)	31	14.9
	وظيفة حكومية + نشاط خاص	30	14.4
- الدخل الشهري:	أقل من 500 دينار	40	19.2
	من 500 لأقل من 1000 دينار	127	61.1
	ألف دينار فأكثر	41	19.7

تابع/جدول رقم (3)
خصائص عينة الدراسة

المتغيرات		ك	٪
- **الحالة الاجتماعية:**	متزوج	181	87
	مطلق	14	6.7
	أرمل	13	6.3
- **عدد أفراد الأسرة:**	أقل من خمسة أفراد	73	35.1
	من خمسة إلى ثمانية أفراد	66	31.7
	أكثر من ثمانية أفراد	69	33.2
- **إعالة إضافية:**	يوجد	77	37
	لا يوجد	131	63

ومن هذا التوزيع لعينة الدراسة بخصائصها المبينة يتضح أن الذكور يمثلون ثلثي العينة تقريباً على اعتبار أنهم هم المسؤولون عن الإعالة الاقتصادية ومصدر الإنفاق. كما أن ما يقرب من ثمانين بالمائة من العينة تقل أعمارهم عن خمسين عاماً، أي في تلك المرحلة العمرية التي تتسم بالنشاط، وتحمل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية تجاه الأسرة والمجتمع. أما من حيث طبيعة المسكن، فإن (62,5%) من العينة يقيمون إما في مساكن مؤجرة، أو في مساكن ذوي الدخل المحدود والمتوسط. وفيما يتعلق بالمهنة، يوضح الجدول أن الغالبية (70%) من العينة يعملون بالحكومة فقط، وليس لديهم أنشطة خاصة، كما أن (90%) تقريباً يحملون مؤهلات متوسطة أو عليا، والنسبة نفسها تقريباً يقل متوسط دخلها الشهري عن ألف دينار، في الوقت نفسه ينتمي معظمهم (87%) إلى فئة المتزوجين، كما أن (65%) يعولون أسراً تتكون من خمسة أفراد فأكثر، بل إن (37%) منهم عليهم إعالة إضافية أي أنهم مسؤولون عن الإنفاق على أقارب لهم غير الأبناء والزوجة.

جـ - المعالجة الإحصائية

عولجت بيانات الدراسة بواسطة الحاسوب، وذلك بموجب خطة إحصائية تتضمن التكرارات ونسب الاستجابات على الأسئلة/ البنود، ومربع كاي^2،

ومعامل الارتباط (التوافق)، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لإجمالي استجابات المبحوثين على البنود الخاصة بالآثار الإيجابية والآثار السلبية للرسوم الخاصة بالخدمات، واختبار ت (T-test) لمعرفة معنوية الفروق بين متوسطات الاستجابات فيما يخص المتغيرات ثنائية المجموعات بالعينة، وتحليل التباين أحادي الاتجاه (One - Way Anova) فيما يخص المتغيرات الثلاثية فأكثر؛ أي حين تصنف العينة إلى ثلاث مجموعات فأكثر كما هو في متغيرات السن، التعليم، . . . إلخ، وأخيراً اختبار (Schaffee) للمقارنات المتعددة عندما تكون قيمة (F) بين متوسطات المجموعات ذات دلالة إحصائية.

نتائج الدراسة

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومناقشة هذه النتائج في ضوء هدف البحث، وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً : التوقعات العامة بشأن إقرار رسوم الخدمات.

ثانياً : اتجاهات الرأي بشأن القضايا الأساسية ذات الصلة بفرض الرسوم على الخدمات.

ثالثاً : الآثار الإيجابية لفرض رسوم على الخدمات.

رابعاً : الآثار السلبية لفرض رسوم على الخدمات.

ويعقب ذلك خلاصة ومناقشة للنتائج.

أولاً: التوقعات العامة بشأن رسوم الخدمات

إن التوقعات العامة بشأن رسوم الخدمات تشمل توقعات المبحوثين عما إذا كان سيتم إقرار هذه الرسوم خلال سنوات مجلس الأمة الحالي أم لا، وكذلك توقعاتهم بشأن الخدمات التي سيتم فرض رسوم عليها، ثم توقعاتهم بشأن ردود الأفعال أو أساليب التكيف التي سيلجأ إليها محدودو الدخل إذا ما تم إقرار الرسوم على الخدمات:

أ - توقع إقرار الرسوم

لما كانت مسألة فرض الرسوم أو زيادتها على الخدمات محل اهتمام الصحافة والمناقشات البرلمانية، وكذلك الدواوين والتجمعات المختلفة، فقد كان من الضروري أن تبدأ الدراسة بالتعرف إلى ما يتوقعه المبحوثون بشأن هذه المسألة: هل سيتم إقرار الرسوم أو زيادتها خلال مجلس الأمة الحالي أم لا؟. الجدول الآتي يبين توزيع استجابات المبحوثين حسب توقعاتهم بشأن إقرار الرسوم من جانب مجلس الأمة:

جدول رقم (4)

توقع إقرار الرسوم على الخدمات

الاستجابة	ك	٪
نعم	58	27,9
لا	92	44,2
لم يحدد	58	27,9
المجموع	**208**	**100**

من الواضح أن الأكثرية (44,2%) لا تتوقع إقرار الرسوم خلال مجلس الأمة الحالي، كما أن (27,9%) لم يحددوا إجابة قاطعة بشأن توقعهم إقرار الرسوم أم لا، في حين أفادت نسبة مماثلة (27,9%) بأنهم يتوقعون إقرار الرسوم؛ أي أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة (72,1%) إما أنهم لا يتوقعون إقرار الرسوم، أو أنهم (غير متيقنين) من ذلك، وهذا يفسر في ضوء الإرث الثقافي الخاص بعلاقة المواطن بالدولة، وكذلك في ضوء موقف مجلس الأمة السابق من مسألة الرسوم؛ فالمواطن تعوَّد أن تتيح له الدولة الخدمات المجانية (دولة الرفاهية)، وذلك منذ بدايات حقبة النفط وحتى الآن، كما أن مجلس الأمة السابق أبدى اهتماماً كبيراً بمسألة الرسوم، ودارت بشأنها مناقشات موسعة، لكنه - أي المجلس - لم يقر الرسوم، وانفضت الدورة البرلمانية السابقة دون حسم هذه المسألة. وإذا كان ذلك على مستوى عينة الدراسة ككل، فإن توقع إقرار الرسوم يتفاوت حسب مجموعات العينة، مصنفة وفق متغيرات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (5)

توقع إقرار الرسوم على الخدمات من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات		الاستجابة			مؤشرات إحصائية	
		نعم	لا	لم يحدد	$كا^2$	ر
- الجنس:	ذكور	32	71	36	**	
	إناث	26	21	22	8.6	.06
- السن:	أقل من 30 سنة	21	24	14		
	من 30 سنة لأقل من 40 سنة	8	25	14		
	من 40 لأقل من 50 سنة	20	19	18	9.4	.06
	50 سنة فأكثر	9	24	12		
- محافظة الإقامة:	العاصمة	14	11	6		
	حولي	15	24	23		
	الفروانية	14	24	11		
	الجهراء	4	18	-	9.-	.06
	الأحمدي	11	15	18		
- طبيعة السكن:	مسكن مؤجر	7	16	9		
	مسكن دخل محدود	22	29	27		
	مسكن دخل متوسط	5	10	5	4.5	.09
	فيلا خاصة	24	37	17		
- مستوى التعليم:	أقل من المتوسط	6	10	5		
	متوسط	11	17	16	4.3	.05
	ثانوي ودون الجامعي	18	38	19		
	جامعي فأعلى	23	27	18		
- المهنة:	وظيفة حكومية (مدنية)	25	47	34		
	وظيفة حكومية (عسكرية)	8	23	10	**	
	أعمال حرة (قطاع أهلي)	17	9	5	15.8	.11
	وظيفة حكومية+نشاط خاص	8	13	9		
- الدخل الشهري:	أقل من 500 دينار	12	16	12		
	من 500 لأقل من 1000 دينار	33	58	36	1.3	.02
	ألف دينار فأكثر	13	18	10		
- الحالة الاجتماعية:	متزوج	50	81	50		
	مطلق	5	6	3	2.6	.01
	أرمل	3	5	5		

تابع/جدول رقم (5)

توقع إقرار الرسوم على الخدمات من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الاستجابة			مؤشرات إحصائية	
	نعم	لا	لم يحدد	$كا^2$	ر
- **عدد أفراد الأسرة**: أقل من خمسة أفراد	19	34	20		
من خمسة إلى ثمانية أفراد	21	24	21	1.4	.06
أكثر من ثمانية أفراد	18	34	17		
- **إعالة إضافية**: يوجد	23	36	18		
لا يوجد	35	56	40	1.9	.03

نتبين من هذا الجدول عدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين أي من متغيرات الدراسة من جهة، وتوقع إقرار الرسوم على الخدمات من جهة ثانية. وعلى الرغم من وجود علاقة بين هذا التوقع وكل من الجنس والمهنة، إلا أن هذه العلاقة لا تعبر عن ارتباط ذي دلالة إحصائية؛ ففيما يتعلق بمتغير الجنس، نتبين ارتفاع نسبة توقع إقرار الرسوم من جانب الإناث (37,7%) عن الذكور (23%)، وفيما يتعلق بمتغير المهنة، نتبين ارتفاع نسبة توقع إقرار الرسوم من أصحاب الأعمال الخاصة (54,8%)، يليهم وبفارق كبير الذين يجمعون بين العمل الحكومي والعمل الخاص (26,7%)، ثم العاملون بالوظائف الحكومية المدنية (23,6%)، وأخيراً العسكريون (19,6%)، وفيما عدا هذين المتغيرين - الجنس والمهنة - فإنه لا توجد علاقة دالة. أو ارتباط دال بين توقع إقرار الرسوم على الخدمات من جهة ومتغيرات الدراسة من جهة ثانية وبوجه عام تنخفض نسبة الذين يتوقعون إقرار الرسوم من خلال مجلس الأمة الحالي، سواء إذا نظرنا إلى هذه النسبة على مستوى العينة ككل، أو على مستوى كل مجموعة فرعية داخل العينة، وأن الاختلافات في نسب توقع إقرار الرسوم بين مجموعات العينة هي غالباً اختلافات غير جوهرية.

ب - الخدمات التي يتوقع أن تفرض عليها الرسوم

تتعدد الخدمات التي تتيحها الدولة على النحو السابق الإشارة إليه في الجزء النظري من الدراسة؛ فهناك الخدمات التنظيمية والمالية، وخدمات الأمن والعدالة، والصحة، والتعليم، وخدمات الإسكان والمرافق، والخدمات الإعلامية والثقافية، وخدمات النقل والمواصلات والاتصالات من برق وهاتف وبريد،

وخدمات الكهرباء والماء. . . إلخ. حاولت الدراسة أن تتعرف الخدمات التي يتوقع المبحوثون أن تفرض عليها الرسوم، على افتراض أن ذلك أمر لا مفر منه، وكانت النتيجة كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

الخدمات التي يتوقع المبحوثون أن تفرض عليها الرسوم

الخدمات	ك	٪
الخدمات الصحية	114	54,8
الكهرباء	94	45,2
الماء	80	38,5
الهواتف	33	15,9
التعليم	31	14,9
خدمات أخرى	21	10,1

إن الارتفاع النسبي لمن يتوقعون فرض رسوم على الخدمات الصحية يفسَّر في ضوء الأهمية الحيوية لهذه الخدمات بالنسبة للمواطن، كما يفسر في ضوء كونها محل اهتمام مناقشات مجلس الأمة والصحافة على السواء؛ فقد كانت الخدمات الصحية ولم تزل محل نقاش موسع - بين مؤيد ومعارض - بشأن فرض الرسوم. إن متابعة أداء مجلس الأمة ومناقشاته لمسألة الرسوم تبين أن المناقشة في كل مرة لا تخلو من الحديث عن الخدمات الصحية، وهو الأمر الذي تعبر عنه بوضوح وسائل الإعلام ليصبح بدوره محل اهتمام المواطنين ومخاوفهم في الوقت نفسه لما تمثله الخدمات الصحية من أهمية بالنسبة لهم. أما الانخفاض النسبي لمن يتوقعون فرض رسوم إضافية على التعليم فهو يرجع إلى التأكيد المستمر - من جانب المسؤولين في الدولة - على مجانية التعليم، وتكافؤ الفرص انطلاقاً من نصوص دستورية صريحة، هذا بالإضافة إلى توافر التعليم في المدارس الخاصة والتي يجد فيها كثير من المواطنين بديلاً عن التعليم الحكومي. أما الخدمات الأخرى، التي يتوقع (10%) من المبحوثين أن تفرض عليها رسوم جديدة، فتتمثل بصفة أساسية في خدمات النظافة العامة والطرق. وبوجه عام، فإن توقعات المبحوثين بشأن

الخدمات التي ستفرض عليها الرسوم، تعكس مخاوفهم من تحمل أعباء إضافية تتصل بحاجات أساسية أو ضرورية لحياتهم اليومية.

جـ - الأساليب المتوقعة للتكيف مع فرض الرسوم

إذا كان إقرار الرسوم على الخدمات يعني زيادة الأعباء الاقتصادية على الأسرة بشكل أو بآخر، فإن القائمين على الإعالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة يلجأون بالتأكيد إلى أساليب للتكيف مع هذا الوضع؛ فما هذه الأساليب؟ الجدول الآتي يتضمن الإجابة عن هذا التساؤل:

جدول رقم (7)

أساليب التكيف مع سياسة فرض الرسوم

الأساليب	ك	٪ من العينة
تقليل الاستفادة من الخدمات	87	41,8
ضغط أوجه الإنفاق	83	39,9
البحث عن مصادر إضافية للدخل	76	36,5
ليس هناك أسلوب للتكيف	8	3,8

إذا كان «ترشيد استخدام الخدمات» يمثل أحد أهداف الحكومة من سياسة فرض الرسوم، فإن (41,8%) دلت استجاباتهم على التوافق مع هذا الهدف، وإذا كانت الأسرة الكويتية مطالبة (بترشيد) الاستهلاك بوجه عام، فإن (39,9%) من العينة أفادوا بأن ضغط الإنفاق يمثل أحد أساليب التكيف مع سياسة فرض الرسوم. أما الأسلوب الثالث فهو البحث عن مصادر إضافية للدخل (36,5%)؛ بما يعنيه ذلك من زيادة المشاركة في العمل، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة. وعلى الرغم مما يكون لذلك من آثار اقتصادية مرغوبة، إلا أن أساليب التكيف التي أفاد بها المبحوثون لن تخلو من آثار اجتماعية غير مرغوبة؛ لأن تقليل الاستفادة من الخدمات، وكذلك ضغط أوجه الإنفاق، يمكن أن يقلل من رفاهية الأسرة، ويزيد من الضغوط الواقعة عليها.

ثانيا: اتجاهات الرأي بشأن القضايا الأساسية ذات الصلة بفرض الرسوم على الخدمات

في سياق الاهتمام الرسمي والشعبي بمسألة الرسوم على الخدمات، ظهرت على ساحة الطرح ثلاث قضايا أساسية: القضية الأولى تتلخص في أن فرض الرسوم لا بد أن يقابله صرف إعانة مالية لكل أسرة، وإلا أصبح من الضروري عدم فرض الرسوم. أما القضية الثانية فتتمثل في أن يتم فرض الرسوم على الوافدين فقط لا على المواطنين. في حين تتمثل القضية الثالثة في استثناء الشرائح الاجتماعية المحتاجة من الرسوم المقررة على الخدمات. لقد ظهرت هذه القضايا الثلاث بقوة واضحة في مضابط مجلس الأمة، وكذلك في مناقشات الدواوين، كما تناولتها الصحافة الكويتية خلال الأعوام 1994-1997. كان من الاهتمامات الأساسية للدراسة تعرف آراء العينة بشأن هذه القضايا، وخلصت إلى النتائج التي نوضحها في الصفحات التالية:

أ - صرف إعانة مقابل فرض الرسوم

أيهما الأفضل حسبما تراه عينة البحث: هل هو فرض الرسوم مقابل صرف إعانة مالية لعموم الأسر؟ أم عدم فرض الرسوم أصلا، وبالتالي عدم صرف مثل هذه الإعانة؟ النتائج الملخصة بالجدول الآتي تعبر عن الإجابة التي خلصت إليها الدراسة في هذا الشأن:

جدول رقم (8)

استجابات المبحوثين بشأن فرض الرسوم مقابل صرف إعانة مالية أو عدم فرض الرسوم وعدم صرف إعانة

الاستجابة	ك	٪
عدم فرض الرسوم مع عدم صرف إعانة	155	74,5
فرض الرسوم مقابل صرف إعانة	53	25,5
المجموع	208	100

من الواضح أن حوالي ثلاثة أرباع العينة يفضلون الاختيار القائل بعدم فرض الرسوم مع عدم صرف إعانات مالية. هذه الرؤية الاجتماعية تفسر في ضوء عدم تقبل الغالبية لسياسة فرض الرسوم أصلاً، كما أن سياسة التقشف التي اقتضتها الظروف الاقتصادية تجعل من مسألة صرف الإعانة وقيمتها وتعديل هذه القيمة محل شك وتردد من جانب المواطنين. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الوضع الاقتصادي الراهن - الذي لا يتضمن الرسوم على الخدمات - قد اعتاد عليه المواطنون، ندرك أن من الصعب على غالبيتهم تقبل وضع جديد يرونه غير ذي مزايا واضحة.

أما عن العلاقة بين تأييد فرض الرسوم مع الإعانة، أو عدم فرض الرسوم وعدم صرف إعانة من جهة، وبين متغيرات الدراسة من جهة ثانية، فإن الدراسة خلصت إلى النتيجة المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (9)

الاختيار بين فرض الرسوم مع الإعانة أو عدم فرض الرسوم بدون إعانة من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات		الاستجابة		مؤشرات إحصائية	
		فرض الرسوم وصرف إعانة خدمات	عدم فرض الرسوم وعدم صرف إعانة	$كا^2$	ر
- الجنس:	ذكور	33	106	1.6	.05
	إناث	20	49		
- السن:	أقل من 30 سنة	18	41		
	من 30 سنة لأقل من 40 سنة	11	36		
	من 40 لأقل من 50 سنة	14	43	1.7	.06
	50 سنة فأكثر	10	35		
- محافظة الإقامة:	العاصمة	9	22		
	حولي	18	44		
	الفروانية	15	34	*	*
	الجهراء	3	19	4.8	.13
	الأحمدي	8	36		

تابع/جدول رقم (9)
الاختيار بين فرض الرسوم مع الإعانة أو عدم فرض الرسوم بدون إعانة من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الاستجابة		مؤشرات إحصائية	
	فرض الرسوم وصرف إعانة خدمات	عدم فرض الرسوم وعدم صرف إعانة	$كا^2$	ر
- **طبيعة السكن:** مسكن مؤجر	6	26	*	*
مسكن دخل محدود	14	64		
مسكن دخل متوسط	8	12	7.08	.13
فيلا خاصة	25	53		
- **مستوى التعليم:** أقل من المتوسط	9	12		
متوسط	7	37		
ثانوي ودون الجامعي	19	56	5.5	.02
جامعي فأعلى	18	50		
- **المهنة:** وظيفة حكومية (مدنية)	22	84		
وظيفة حكومية (عسكرية)	12	29		
أعمال حرة (قطاع أهلي)	10	21	2.6	.09
وظيفة حكومية + نشاط خاص	9	21		
- **الدخل الشهري:** أقل من 500 دينار	12	28		
من 500 لأقل من 1000 دينار	32	95	1.7	.06
ألف دينار فأكثر	9	32		
- **الحالة الاجتماعية:** متزوج	43	138		
مطلق	5	9	2.2	.1
أرمل	5	8		
- **عدد أفراد الأسرة:** أقل من خمسة أفراد	19	54		
من خمسة إلى ثمانية أفراد	15	51	1.4	.01
أكثر من ثمانية أفراد	19	50		
- **إعالة إضافية:** يوجد	16	61		
لا يوجد	37	94	1.4	.09

(*) دالة عند مستوى المعنوية 05.

نتبين من هذا الجدول أن هناك متغيرين فقط يرتبطان ارتباطاً إحصائيّاً دالًّا بنمط الاستجابة (فرض الرسوم مع صرف الإعانة)، أو عدم فرض الرسوم مع عدم صرف

الإعانة؛ هذان المتغيران هما: محافظة السكن، وطبيعة المسكن. من حيث محافظة السكن، نتبين من الجدول أن النسب الغالبة تؤيد عدم فرض الرسوم وعدم صرف الإعانة، وترتفع نسبة القائلين في محافظة الجهراء إلى (86.4%)، يليها محافظة الأحمدي (81.8%)، ثم محافظتا حولي، والعاصمة (71%) لكل منهما، وأخيراً محافظة الفروانية بنسبة (69.4%). أما من حيث طبيعة المسكن، فإن نسبة القائلين بعدم فرض الرسوم مع عدم صرف إعانة ترتفع بين القاطنين بمساكن ذوي الدخل المحدود لتصل إلى (82.1%)، يليهم ذوو المساكن المؤجرة (81.3%)، ثم أصحاب الفلل الخاصة (67.9%)، وأخيراً القاطنون بمساكن ذوي الدخل المتوسط (60%). أما بقية المتغيرات، فإنها لا ترتبط ارتباطاً ذا دلالة إحصائيّة بنمط الاستجابة على القضية المذكورة.

ب - فرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط

في سياق الاهتمام بمسألة الرسوم، ظهر طرح مفاده أن رسوم الخدمات يمكن إقرارها على الوافدين فقط. لكن هذا الطرح ووجه بهجوم من جانب الصحافة من منطلق اعتبارات إنسانية واجتماعية، بل إنه ووجه كذلك برفض من جانب بعض الأعضاء في الجسم الحكومي والتشريعي، على أساس أن هناك رسوماً يدفعها الوافد مقابل تخليص معاملات الإقامة والعمل. وفي سياق بحث هذه المسألة تبين من الدراسة أن المفحوصين يتوزعون حسب اتفاقهم مع فرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط، وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (10)

نمط الاستجابة بشأن فرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط

الاستجابة	ك	٪
أتفق بشدة	93	44,7
أتفق إلى حد ما	89	42,8
لا أتفق	26	12,5
المجموع	208	100

أي أن (87,5%) من المفحوصين يتفقون مع مقولة فرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط. وربما يرجع ارتفاع النسبة بهذه الصورة إلى سياسة «المواطن

أولاً»؛ بمعنى أن المواطن له الأولوية على الوافد بشأن الاستفادة من الخدمات، وأن على الدولة أن تكفل الخدمات للمواطن بموجب نصوص دستورية صريحة. وهناك حجة أخرى تستند إليها مقولة فرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط؛ هذه الحجة هي أن الوافدين يتكبدون نفقات باهظة في مقابل الخدمات في بلادهم الأصلية، كما أنهم من الكثرة في المجتمع الكويتي بما يجعلهم يشكلون عبئاً حقيقيّاً على الخدمات المتاحة. لكن الرؤية الموضوعية - إذا كانت تأخذ كل هذه الأمور في الاعتبار - فإن الوافدين يمثلون قوة أساسية في العمل والإنتاج ودفع مسيرة التنمية، واغترابهم عن مواطنهم في سبيل لقمة العيش يجعل من الصعب إثقال كاهلهم برسوم إضافية، كما أن مئات الألوف من الوافدين في المجتمع الكويتي من دول عربية وإسلامية شقيقة وتربط الكويت بدولهم علاقات وروابط قوية راسخة على المستوى السياسي والاقتصادي، وكان لمعظم هذه الدول موقف مساند للكويت إبان أزمة الاحتلال العراقي. لقد عكست الرؤية الرسمية - وكذلك الصحافة الكويتية - هذا المنطق بوضوح، وارتفعت الكثير من الأصوات التي ترفض - وبقوة - مسألة فرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط، ويبين الجدول أن (12,5%) من المبحوثين يعبرون عن هذا الرفض.

أما بشأن علاقة متغيرات الدراسة بنمط الاستجابة الخاص بفرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط، فإنها تتمثل فيما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (11)

نمط الاستجابة بشأن فرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط

من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات		الاستجابة			مؤشرات إحصائية	
		أتفق بشدة	أتفق إلى حد ما	لا أتفق	كا^2	ر
- الجنس:	ذكور	66	59	14	3.7	.1
	إناث	27	30	12		
- السن:	أقل من 30 سنة	32	20	7		
	من 30 لأقل من 40 سنة	19	25	3		
	من 40 لأقل من 50 سنة	24	24	9	6.2	.1
	50 سنة فأكثر	18	20	7		

تابع/جدول رقم (11)
نمط الاستجابة بشأن فرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط
من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات		الاستجابة			مؤشرات إحصائية	
		أتفق بشدة	أتفق إلى حد ما	لا أتفق	كا^2	ر
- محافظة الإقامة:	العاصمة	13	15	3		
	حولي	28	28	6		
	الفروانية	24	22	3	*	.13
	الجهراء	10	5	7	124.8	
	الأحمدي	18	19	7		
- طبيعة السكن:	مسكن مؤجر	17	11	4		
	مسكن دخل محدود	40	28	10		
	مسكن دخل متوسط	7	10	3	5.8	.1
	فيلا خاصة	29	40	9		
- مستوى التعليم:	أقل من المتوسط	8	8	5		
	متوسط	23	14	7		
	ثانوي ودون الجامعي	35	33	7	6.8	.03
	جامعي فأعلى	27	34	7		
- المهنة:	وظيفة حكومية (مجنية)	47	52	7		
	وظيفة حكومية (عسكرية)	19	16	6		
	أعمال حرة (قطاع أهلي)	13	12	6	4.1	.1
	وظيفة حكومية+نشاط خاص	11	12	7		
- الدخل الشهري:	أقل من 500 دينار	25	10	5		
	من 500 لأقل من 1000 دينار	52	58	14	6.7	.1
	ألف دينار فأكثر	16	21	4		
- الحالة الاجتماعية:	متزوج	80	80	21	*	*
	مطلق	8	6	-	10.7	.16
	أرمل	5	3	5		
- عدد أفراد الأسرة:	أقل من خمسة أفراد	34	34	5		
	من خمسة إلى ثمانية أفراد	27	29	10	3.8	.04
	أكثر من ثمانية أفراد	32	26	11		
- إعالة إضافية:	يوجد	35	32	10		
	لا يوجد	58	57	16	1.8	.1

(*) دالة عند مستوى المعنوية 05.

إذا كانت الموافقة الصريحة - وأعني بها الموافقة بشدة على أن تفرض رسوم الخدمات على الوافدين فقط - هي نمط الاستجابة «الأكثر وضوحا» فإن نسبة هذه الاستجابة تختلف باختلاف المتغيرات الديموجرافية كما هو واضح بالجدول، والذي يبين أن هناك ارتباطاً إحصائياً بين نمط الاستجابة ومتغيرين فقط هما: محافظة الإقامة والحالة الاجتماعية. ففيما يتعلق بمحافظة الإقامة، نتبين أن نسبة الموافقة بشدة ترتفع إلى (49%) بين مجموعة محافظة الفروانية، يليها كل من محافظة حولي ومحافظة الجهراء (45%) لكل منها، ثم محافظتا العاصمة والأحمدي (42%)، (41%) على التوالي. أما من حيث متغير الحالة الاجتماعية، فإن الجدول يوضح أن المطلقين هم أكثر الفئات تعبيراً عن الموافقة بشدة على فرض رسوم الخدمات على الأجانب فقط (75,1%)، يليهم المتزوجون (42%)، وأخيراً الأرامل (38,5%). وفيما عدا هذين المتغيرين، فإن بقية المتغيرات لا ترتبط بدلالة إحصائية بنمط الاستجابة بشأن ما إذا كانت رسوم الخدمات تقرر على الوافدين فقط.

جـ - استثناء شرائح اجتماعية من الرسوم المقررة على الخدمات

إن مسألة إقرار الرسوم على الخدمات لا تقتصر على كونها مسألة ذات طبيعة اقتصادية بحتة، وإنما تتضمن بعداً اجتماعيّاً يماثل في أهميته البعد الاقتصادي. وقد جاء البعد الاجتماعي ظاهراً بوضوح في الطرح المتعلق بمسألة إقرار الرسوم على الخدمات في المجتمع الكويتي. كانت الرؤية المؤيدة لهذه المسألة تتضمن أن قيمة الرسوم ستأخذ في اعتبارها محدودي الدخل، والشرائح الاجتماعية المحتاجة اقتصاديّاً، كما أن الرؤية المعارضة ركزت على أن الرسوم ستلحق ضرراً شديداً بهذه الشرائح، ولذلك لا ينبغي إقرار الرسوم أصلاً. وفي هذا السياق ظهر الطرح القائل بأنه إذا كان لا بد من إقرار الرسوم على الخدمات فإن الشرائح الاجتماعية المحتاجة اقتصاديّاً يجب استثناؤها من ذلك، في الوقت نفسه ظهر طرح معارض خلاصته أن هذا الاستثناء لا يتماشى مع مبدأ المساواة بين المواطنين. حاولت الدراسة أن تتعرف على آراء المبحوثين في هذه المسألة، وخلصت إلى أن حوالي ثلثي العينة تؤيد استثناء الشرائح الاجتماعية المحتاجة:

جدول رقم (12)
استجابات المبحوثين بشأن استثناء
الفئات المحتاجة من رسوم الخدمات

الاستجابة	ك	٪
نعم	140	67,3
لا	68	32,7
المجموع	**208**	**100**

فالفئات الاجتماعية المحتاجة اقتصادياً يجب استثناؤها من رسوم الخدمات حسب آراء (67,3%) من عينة البحث، في حين يرفض (32,7%) أي استثناء لأية فئة من هذه الرسوم. إن ارتفاع نسبة مؤيدي الاستثناء تفسر في ضوء عوامل اجتماعية نفسية تتفاعل ويتداخل بعضها مع بعض، لتشكل سمات أساسية في الشخصية الكويتية. لقد أفاد المهتمون بتلك السمات من علماء النفس بأن المواطنين الكويتيين - إذا كانت تجمع معظمهم روابط قرابة وقبلية - فإنهم يتسمون بالتعاطف والشفقة والرحمة، بما يعنيه ذلك من ميل الإنسان إلى التعاطف مع ألم الآخرين وعجزهم، والإشفاق على حال الضعفاء[21]. وفي أوقات الضيق وساعة العسرة تجد الكويتيين يهبون لينجد بعضهم بعضا، حتى بصرف النظر عن علاقات القربى؛ هذه المشاعر والعواطف لا يصمد أمامها كثيراً مبدأ المساواة مع ما فيه من منطق.

أما عن العلاقة بين نمط الاستجابة بشأن استثناء الفئات الاجتماعية من رسوم الخدمات من جهة، ومتغيرات الدراسة من جهة ثانية، فإن الدراسة توصلت إلى النتيجة المجملة بالجدول الآتي:

جدول رقم (13)
نمط الاستجابة بشأن استثناء بعض الفئات من رسوم
الخدمات من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات		الاستجابة		مؤشرات إحصائية	
		تأييد الاستثناء	رفض الاستثناء	$كا^2$	ر
- الجنس:	ذكور	92	47	1.3	.03
	إناث	48	21		

تابع/جدول رقم (13)

نمط الاستجابة بشأن استثناء بعض الفئات من رسوم الخدمات من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات		الاستجابة		مؤشرات إحصائية	
		تأييد الاستثناء	رفض الاستثناء	$كا^2$	ر
- السن:	أقل من 30 سنة	38	21	1.4	.03
	من 30 لأقل من 40 سنة	32	15		
	من 40 لأقل من 50 سنة	40	17		
	50 سنة فأكثر	30	15		
- محافظة الإقامة:	العاصمة	26	5	1.7	.1
	حولي	36	26		
	الفروانية	36	13		
	الجهراء	14	8		
	الأحمدي	28	16		
- طبيعة السكن:	مسكن مؤجر	25	7	3.3	.1
	مسكن دخل محدود	54	24		
	مسكن دخل متوسط	12	8		
	فيلا خاصة	49	16		
- مستوى التعليم:	أقل من المتوسط	13	8	1.5	.04
	متوسط	32	12		
	ثانوي ودون الجامعي	52	23		
	جامعي فأعلى	43	25		
- المهنة:	وظيفة حكومية (مدنية)	72	34	1.2	.02
	وظيفة حكومية (عسكرية)	28	13		
	أعمال حرة (قطاع أهلي)	21	10		
	وظيفة حكومية+نشاط خاص	19	11		
- الدخل الشهري:	أقل من 500 دينار	27	13	1.3	.02
	من 500 لأقل من 1000 دينار	87	40		
	ألف دينار فأكثر	26	15		
- الحالة الاجتماعية:	متزوج	119	62	1.2	.02
	مطلق	11	3		
	أرمل	10	3		

تابع/جدول رقم (13)

نمط الاستجابة بشأن استثناء بعض الفئات من رسوم الخدمات من حيث علاقته بمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الاستجابة		مؤشرات إحصائية	
	تأييد الاستثناء	رفض الاستثناء	كا^2	ر
- عدد أفراد الأسرة: أقل من خمسة أفراد	46	27	1.3	.04
من خمسة إلى ثمانية أفراد	46	20		
أكثر من ثمانية أفراد	48	21		
- إعالة إضافية: يوجد	55	25	1.2	.03
لا يوجد	85	43		

نتبين من الجدول عدم وجود ارتباط دال إحصائياً بين نمط الاستجابة وأي من متغيرات الدراسة؛ بمعنى أن تأييد الاستثناء من رسوم الخدمات أو رفضه لا يختلف باختلاف مجموعات العينة حسب الجنس أو السن.. إلخ، في هذا الإطار يوضح الجدول أن نسبة تأييد استثناء الفئات المحتاجة جاءت حسب متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

- الإناث، اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين أربعين لأقل من خمسين سنة، سكان محافظة العاصمة، ذوو المؤهلات الثانوية ودون الجامعية، ذوو الدخول المنخفضة والمتوسطة، المطلقات والأرامل، أرباب الأسر كبيرة العدد، ذوو الإعالة الإضافية. أما من حيث متغير المهنة فإن الجدول يوضح أن نسبة تأييد استثناء الفئات المحتاجة من الرسوم ترتفع بين أصحاب الوظائف الحكومية فقط (مدنية أو عسكرية)، وكذلك بين أصحاب الأعمال الخاصة فقط، وذلك مقارنة بالذين يجمعون بين العمل الحكومي والعمل الخاص.

ثالثاً: الآثار الإيجابية لفرض رسوم على الخدمات

وهي الآثار التي تبناها الطرح المؤيد لإقرار الرسوم على الخدمات. وتتلخص هذه الآثار في أن سياسة الرسوم سيترتب عليها مردود اقتصادي واجتماعي مرغوب؛ فمن جهة أولى يذهب الطرح المؤيد إلى أن الرسوم تتوافق مع متطلبات إصلاح الوضع الاقتصادي والاتجاه إلى سياسة الخصخصة، ومن

العائد المالي للرسوم على الخدمات يمكن الإسهام في سد العجز القائم بموازنة الدولة، بل إنه سوف يزيد قدرة الدولة على تنفيذ المشروعات العامة - خدمية كانت أو إنتاجية - بما يعود بالرفاهية على الجميع. بجانب ذلك، فإن فرض الرسوم على الخدمات، يضمن إتاحة السيولة المالية التي تسهم في الإنفاق على الخدمات وتطويرها، كما أن الرسوم ستؤدي إلى ترشيد استخدام الخدمات، والتقليل من الإهدار وترشيد الاستهلاك بالمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى أن الرسوم المفروضة على الخدمات ستخلق الإحساس بالمسؤولية والوعي الاقتصادي لدى المواطنين، كما أنها - أي الرسوم - ستسهم في طرد العمالة الهامشية الوافدة - والتي ستشكل الرسوم عبئاً إضافياً على دخولها المتدنية - بما يسهم في تعديل التركيبة السكانية للبلاد. هذه هي أهم الأسانيد والحجج التي يقول بها المؤيدون لسياسة فرض رسوم على الخدمات، ولكن من الناحية الموضوعية فإن هذه السياسة إذا كان لها آثار إيجابية، فإن لها أيضاً آثاراً سلبية سنتعرض لها في الجزئية اللاحقة. وإذا أخذنا في الاعتبار، أن (المبالغة) تظهر في الأدلة التي يقدمها المؤيدون والمعارضون على السواء، فإن التعرف على ما يعتقده المواطن العادي بشأن الآثار المترتبة على إقرار رسوم الخدمات يأتي كجزء أساسي من الدراسة الحالية. والجدول الآتي يتضمن استجابات المبحوثين بشأن المقولات المعبرة عن آثار إيجابية من جراء فرض الرسوم على الخدمات:

جدول رقم (14)

استجابات المبحوثين بشأن الآثار الإيجابية لفرض رسوم على الخدمات

الآثار الإيجابية	الاستجابات		
	أعتقد بشدة	أعتقد إلى حد ما	لا أعتقد
- التوافق مع متطلبات إصلاح الوضع الاقتصادي	17	76	115
- الإسهام في سد العجز بالموازنة العامة للدولة	25	88	95
- الإنفاق على الخدمات بما يؤدي إلى تحسينها وتطويرها	19	74	115
- ترشيد استخدام المواطنين والوافدين للخدمات	15	106	27

تابع/جدول رقم (14)

استجابات المبحوثين بشأن الآثار الإيجابية لفرض رسوم على الخدمات

الآثار الإيجابية	الاستجابات		
	أعتقد بشدة	أعتقد إلى حد ما	لا أعتقد
- زيادة العمر الافتراضي للمعدات، وتقليل تكاليف الصيانة	45	105	58
- زيادة الوعي الاقتصادي، وضبط ميزانية الأسرة	91	88	29
- خلق الإحساس العام بالمسؤولية لدى المواطنين	78	94	36
- طرد العمالة الهامشية الوافدة، وبالتالي تعديل التركيبة السكانية	112	69	27
- زيادة دخل الدولة بما يساعد في تنفيذ مشروعات عامة	38	87	83
- التقليل من الإهدار، وترشيد الاستهلاك بالمؤسسات الحكومية	64	92	52

إذا أخذنا بأكثرية التكرارات الخاصة بكل استجابة فسوف نتبين من الجدول أن الآثار الإيجابية لفرض الرسوم حسب أولوية اعتقادات المبحوثين تتمثل في:

- زيادة الوعي الاقتصادي لدى المواطنين، وضبط ميزانية الأسرة.
- طرد العمالة الوافدة الهامشية؛ وبالتالي تعديل التركيبة السكانية.

لقد جاءت استجابات أكثر المبحوثين بأنهم يعتقدون «بشدة» بأن هاتين المسألتين من الآثار الإيجابية لسياسة فرض رسوم على الخدمات.

أما الآثار الإيجابية الضئيلة، والتي يمكن أن تترتب على سياسة هذه السياسة، فإنها تتمثل في:

- التقليل من الإهدار، وترشيد الاستهلاك بالمؤسسات الحكومية.
- ترشيد استخدام الخدمات.
- زيادة العمر الافتراضي للتكنولوجيا المستخدمة في الخدمات، وتقليل تكاليف الصيانة.
- خلق الإحساس العام بالمسؤولية لدى المواطنين.
- زيادة دخل الدولة بما يساعد في تنفيذ مشروعات عامة.

لقد جاءت استجابات أكثرية المبحوثين بأنهم (يعتقدون إلى حد ما) في أن فرض رسوم على الخدمات سيسهم في تحقيق هذه الجوانب. أما الجوانب التي جاءت أكثرية المبحوثين معبرة عن عدم اعتقادها بأن سياسة الرسوم سيكون لها أثر إيجابي بشأنها، فإنها تتمثل في:

- التوافق مع متطلبات إصلاح الوضع الاقتصادي.
- الإسهام في سد عجز الموازنة العامة للدولة.
- الإنفاق على الخدمات بما يؤدي إلى تطويرها وتحسينها.

لقد أفادت أكثرية المبحوثين بأنهم لا يعتقدون بأن فرض رسوم على الخدمات سيترتب عليه تحقيق هذه الجوانب الثلاثة. وهكذا نتبين أن معظم الجوانب الإيجابية التي يتضمنها الطرح المؤيد لفرض رسوم على الخدمات يقع إما ضمن التأثير الإيجابي المحدود، أو ضمن عدم أي تأثير إيجابي حسب رؤية أكثرية العينة.

وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن الآثار الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من جراء فرض الرسوم تتسم بالمحدودية. ويتأكد ذلك، إذا علمنا أن متوسط درجة الاستجابات المعبرة عن الآثار الإيجابية هو (9,65) درجة من إجمالي (20) درجة؛ أي أن متوسط رؤية المبحوثين للآثار الإيجابية لا يتعدى (48,25%) من إجمالي الدرجة الكلية. وقد تبين من الدراسة أن متوسط إجمالي درجة الاستجابات المعبرة عن الآثار الإيجابية لفرض الرسوم على الخدمات يختلف حسب متغيرات الدراسة على النحو الموضح بالجدول الآتي:

جدول رقم (15)

متوسط درجة الاستجابات المعبرة عن الآثار الإيجابية لفرض الرسوم حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات		ن	متوسط الدرجة	الانحراف المعياري	مؤشرات إحصائية
- الجنس:	ذكور	139	9.4	4.4	قيمة T = 1.38
	إناث	69	10.2	4.4	
- السن:	أقل من 30 سنة	59	10.5	4.5	
	من 30 لأقل من 40 سنة	47	8.7	3.9	
	من 40 لأقل من 50 سنة	57	9.4	4.3	قيمة F = 6.6*
	50 سنة فأكثر	45	9.9	4.9	

تابع/جدول رقم (15)
متوسط درجة الاستجابات المعبرة عن الآثار الإيجابية
لفرض الرسوم حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات		ن	متوسط الدرجة	الانحراف المعياري	مؤشرات إحصائية
- محافظة الإقامة:	العاصمة	31	10.3	4.7	
	حولي	62	10.3	4.5	
	الفروانية	49	8.5	4.2	قيمة F = 5.2*
	الجهراء	22	9	4.3	
	الأحمدي	44	10.3	4.4	
- طبيعة السكن:	مسكن مؤجر	32	9.3	4.2	
	مسكن دخل محدود	78	9.5	4.2	
	مسكن دخل متوسط	20	10.4	5.8	قيمة F = 1.3
	فيلا خاصة	78	9.8	4.3	
- مستوى التعليم:	أقل من المتوسط	21	10.9	4.5	
	متوسط	44	9.2	4.6	
	ثانوي ودون الجامعي	75	9.4	4.4	قيمة F = 5.8*
	جامعي فأعلى	68	9.8	4.2	
- المهنة:	وظيفة حكومية (مدنية)	106	9.1	4.2	
	وظيفة حكومية (عسكرية)	41	9.4	4.9	
	أعمال حرة (قطاع أهلي)	31	1.2	4.9	قيمة F = 3.3*
	وظيفة حكومية + نشاط خاص	30	11.3	3.5	
- الدخل الشهري:	أقل من 500 دينار	40	9.6	4.3	
	من 500 لأقل من 1000 دينار	127	9.5	4.5	قيمة F = 1.2
	ألف دينار فأكثر	41	10.2	4.4	
- الحالة الاجتماعية:	متزوج	181	9.4	4.5	
	مطلق	14	10.4	3.4	قيمة F = 5.7*
	أرمل	13	11.6	3.5	
- عدد أفراد الأسرة:	أقل من خمسة أفراد	73	9.52	4.4	
	من خمسة إلى ثمانية أفراد	66	10	4.6	قيمة F = 1.3
	أكثر من ثمانية أفراد	69	9.44	4.2	
- إعالة إضافية:	يوجد	77	8.7	4.5	
	لا يوجد	131	10.2	4.3	قيمة T = 5.9**

(*) دالة عند مستوى المعنوية 05. (**) دالة عند مستوى المعنوية 01.

يظهر الجدول فوارق ذات دلالة إحصائية بين بعض مجموعات العينة؛ من حيث متوسط درجة الآثار الإيجابية لفرض رسوم على الخدمات ويبدو ذلك واضحاً في متغيرات السن، ومنطقة الإقامة، ومستوى التعليم، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والإعالة الإضافية:

- **متغير السن**: نتبين من الجدول ارتفاع متوسط الدرجة الكلية لاستجابات الأصغر سنّاً؛ أي الذين يقل عمرهم عن ثلاثين عاماً، حيث يبلغ متوسط استجابات هذه المجموعة (10.5) درجة، وهو يزيد بفارق دالّ إحصائيّاً عن متوسط درجة المجموعة التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين إلى أقل من أربعين عاماً، في حين لا تعبر هذه الزيادة عن فروق جوهرية بين المجموعة الأصغر سنّاً والمجموعتين الأخريين.

- **متغير محافظة الإقامة**: يتساوى متوسط الاستجابات الكلية بين مجموعات محافظات العاصمة، وحولي، والأحمدي بواقع (10.3) درجة لكل مجموعة. والفارق بين هذا المتوسط ومتوسط مجموعة محافظة الفروانية البالغ (8.5) درجة - هو فارق دالّ إحصائيّاً، بينما يبلغ متوسط استجابات مجموعة محافظة الجهراء (9) درجات، وهو لا يختلف جوهريّاً عن أي من متوسطات المجموعات الأخرى.

- **متغير المستوى التعليمي**: يبين الجدول ارتفاع متوسط استجابات المجموعة ذات المؤهل المنخفض (الأقل من المتوسط)، حيث يبلغ (10.9) درجة، وهو يزيد بدلالة إحصائية عن متوسط كل من المجموعة ذات المؤهلات المتوسطة والمجموعة ذات المؤهل الثانوي ودون الجامعي، في حين لا يعبر الفارق بينه وبين مجموعة ذوي المؤهل الجامعي عن دلالة إحصائية. أي أن الأقل تعليماً هم الأكثر تعبيراً عن الآثار الإيجابية لفرض الرسوم على الخدمات.

- **متغير المهنة**: يبين الجدول أن المجموعة التي تعمل بالحكومة وتمارس العمل الخاص تسجل أعلى متوسط في الدرجة المعبرة عن الآثار الإيجابية لفرض

رسوم على الخدمات، ويبلغ هذا المتوسط (11.3) درجة، والفارق دالّ إحصائيّاً بين هذا المتوسط ومتوسط المجموعة التي تعمل بوظائف حكومية فقط، سواء كانت وظائف مدنية أو وظائف عسكرية. في حين نجد أن الفارق غير دالّ إحصائيّاً بين متوسط درجة العاملين بالحكومة ولديهم نشاط خاص من جهة، والعاملين في القطاع الخاص فقط من جهة ثانية.

- **متغير الحالة الاجتماعية**: يبين الجدول أن الأرامل أكثر تعبيراً في استجاباتهم عن الآثار الإيجابية للرسوم، حيث يبلغ متوسط درجة الأرامل (11,6) درجة، وهو يزيد بدلالة إحصائية عن متوسط مجموعة المتزوجين (9,4) درجة، في حين أن الفارق بين متوسط درجة الأرامل ومتوسط درجة المطلقين غير دال إحصائيّاً. المنطق نفسه فيما يخص الفارق بين متوسط درجة المطلقين ومتوسط درجة المتزوجين.

- **متغير الإعالة الإضافية**: يبين الجدول أن متوسط استجابات ذوي الإعالة الإضافية يبلغ (10,2) درجة، أما متوسط استجابات غير ذوي الإعالة الإضافية فيبلغ (8,7) درجة. والفارق بين المتوسطين دال إحصائيّاً، أي أن المبحوثين الذين عليهم إعالة أفراد إضافيين غير أفراد أسرتهم أقل تعبيراً عن الآثار الإيجابية للرسوم على الخدمات.

بقي أن نشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مجموعات العينة على أساس متغيرات الجنس، وطبيعة المسكن، والدخل الشهري. في هذا الإطار نجد أن متوسط استجابات الإناث يرتفع عن متوسط استجابات الذكور، كما أن متوسط استجابات القاطنين في مساكن متوسطي الدخل يرتفع عن متوسطات المجموعة الأخرى في إطار متغير طبيعة المسكن. وأخيراً فإن متوسط استجابات ذوي الدخل المرتفع يزيد عن متوسط استجابات ذوي الدخول المتوسطة والمحدودة. . لكن الزيادة أو النقصان في إطار هذه المتغيرات لا تعبر عن فروق جوهرية بين مجموعات العينة.

رابعا: الآثار السلبية لفرض رسوم على الخدمات

جاءت هذه الآثار كدلائل أو مرتكزات في إطار الطرح المعارض لفرض رسوم على الخدمات. وتدور الآثار السلبية حول عدة موضوعات أساسية هي: الأسرة، وسياسة الدولة، والعمالة الوافدة. هذه القضايا الثلاث تمثل إطار الآثار السلبية المتوقع حدوثها من جراء فرض رسوم على الخدمات. ففيما يتعلق بالأسرة، استند المعارضون إلى أن فرض الرسوم سيترتب عليه خلل وتأثير سلبي حاد على ميزانية الأسر، وتزداد فرص التوتر داخل الأسرة بسبب الأمور المالية، كما ستتأثر الجوانب الأساسية للأسرة والمواطن بوجه عام؛ مثل المأكل والملبس والتعليم والصحة، وكذلك الجوانب الكمالية أو الترفيهية؛ كالسفر والرحلات والتنقل والاتصالات.. أما فيما يتعلق بسياسة الدولة، فإن فرض رسوم على الخدمات سوف يؤدي إلى خلق نوع من الحساسية والتوتر بين المواطنين والجهات القائمة على تلك الخدمات، كما سيؤدي إلى تكوين انطباع سلبي راسخ لدى المواطنين عن السلطة التشريعية التي شرعت قوانين فرض الرسوم، وكذلك إلى انطباع سلبي عن القوانين والسياسة الداخلية للحكومة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى استياء عام؛ لأن المواطن يتحمل أعباء ضخمة من أقساط مالية واجبة السداد، ومصروفات وغلاء... إلخ.

وفيما يتعلق بالعمالة الوافدة، فإن الطرح المعارض لفرض رسوم على الخدمات، يرى أن هذه الرسوم ستضيف أعباء وهموماً على الوافدين بما يقلل من إنتاجيتهم وعطائهم، كما يذهب هذا الطرح أيضاً إلى أن فرض الرسوم على الخدمات لا بد أن ينطوي على مزايا للمواطن أكثر من الوافد، وهو الأمر الذي تزداد معه احتمالات الحقد والحساسية بين المواطنين والوافدين.

هذه مجمل الآثار السلبية التي ستترتب على فرض رسوم الخدمات حسبما يذهب الطرح المعارض لتلك الرسوم. وقد انتقلت الدراسة الحالية بهذه الأفكار من مجرد الطرح إلى التحقق البحثي، وخلصت إلى النتيجة المبينة بالجدول الآتي:

جدول رقم (16)

استجابات المبحوثين بشأن الآثار السلبية لفرض رسوم على الخدمات

الآثار السلبية	الاستجابات		
	أعتقد بشدة	أعتقد إلى حد ما	لا أعتقد
- إحداث تأثير سلبي حاد على ميزانية الأسر محدودة الدخل	151	45	12
- إحداث التوتر داخل الأسرة بسبب الأمور المالية	144	52	12
- التأثير على الجوانب الأساسية خاصة: المأكل والملبس والصحة والتعليم	120	65	23
- التأثير على الجوانب الترفيهية والكمالية؛ كالسفر والرحلات.. الخ	120	72	16
- حدوث نوع من الحساسية بين المواطنين ومؤسسات الدولة	99	75	34
- خلق انطباع سلبي لدى المواطنين عن السلطة التشريعية	129	64	15
- خلق انطباع سلبي لدى المواطنين عن القوانين والسياسة الحكومية	11	76	21
- خلق استياء عام لدى المواطنين	133	65	10
- خلق حساسية وتوتر بين المواطنين والوافدين	59	82	67
- إضافة أعباء على العمالة الوافدة بما يقلل من إنتاجيتها	55	86	67

من الواضح جدّاً أن أكثرية المبحوثين تتفق (بشدة) على الآثار السلبية التي ستترتب على فرض رسوم الخدمات، وذلك بشأن الجوانب الموضحة بالجدول، باستثناء البندين الأخيرين حيث جاءت استجابات أكثرية المبحوثين بأنهم يتفقون (إلى حد ما). وبصرف النظر عن مدى اعتقاد المبحوثين في حدوث الآثار السلبية نتيجة فرض رسوم على الخدمات، نتبين أن ما يتراوح بين (67,8%) و (95,2%) من المبحوثين يعتقدون بدرجة أو بأخرى في هذا الحدوث، وإذا استبعدنا ما يتعلق بالعمالة الوافدة، تبيَّنّا من الجدول أن ما يتراوح بين (83,7%) و (95,2%) من عينة البحث تعتقد بأن فرض هذه الرسوم سيترتب عليه استياء عام، ويقترب من تلك النسبة ما يعتقده المبحوثون بشأن تأثير الرسوم سلبيّاً على ميزانية الأسرة محدودة الدخل، وإحداث التوتر داخل الأسرة بسبب الأمور المالية.

وعند التحليل الاستدلالي للنتائج الخاصة بالآثار السلبية التي ستترتب على رسوم الخدمات حسب آراء المبحوثين، تبين أن متوسط درجة الاستجابات المعبرة عن هذه الآثار يبلغ (14.05) درجة أي ما يعادل (70,25%) من الدرجة الكلية لمقياس الآثار السلبية، والتي تبلغ (20) درجة.

وإذا كان متوسط الآثار السلبية لمجمل العينة هو (14.05) درجة، فإن هذا المتوسط يختلف داخل مجموعات العينة على أساس متغيرات الدراسة، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (17)

متوسط درجة الاستجابات المعبرة عن الآثار السلبية لفرض الرسوم حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات		ن	متوسط الدرجة	الانحراف المعياري	مؤشرات إحصائية
- الجنس:	ذكور	139	14	4.3	قيمة T = 1.05
	إناث	69	14.2	4.3	
- السن:	أقل من 30 سنة	59	14.1	4.2	
	من 30 لأقل من 40 سنة	47	14	4.2	
	من 40 لأقل من 50 سنة	57	13.8	4.5	قيمة F = 1.25
	50 سنة فأكثر	45	14.5	4.5	
- محافظة الإقامة:	العاصمة	31	14.1	4.6	
	حولي	62	14	3.9	
	الفروانية	49	14.9	3.8	قيمة F = 1.2
	الجهراء	22	12.7	5.8	
	الأحمدي	44	13.7	4.3	
- طبيعة السكن:	مسكن مؤجر	32	15.2	4.7	
	مسكن دخل محدود	78	14.4	4.05	
	مسكن دخل متوسط	20	13.5	4.2	قيمة F = 4.7*
	فيلا خاصة	78	13.1	4.3	
- مستوى التعليم:	أقل من المتوسط	21	14	4	
	متوسط	44	14.4	4.7	
	ثانوي ودون الجامعي	75	14	4.6	قيمة F = 1.15
	جامعي فأعلى	68	13.9	3.7	

تابع/جدول رقم (17)
متوسط درجة الاستجابات المعبرة عن الآثار الإيجابية
لفرض الرسوم حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات		ن	متوسط الدرجة	الانحراف المعياري	مؤشرات إحصائية
- المهنة:	وظيفة حكومية (مدنية)	106	14.4	3.9	
	وظيفة حكومية (عسكرية)	41	13.6	5.2	
	أعمال حرة (قطاع أهلي)	31	13.3	5.2	قيمة F = 1.7
	وظيفة حكومية + نشاط خاص	30	14.4	3.4	
- الدخل الشهري:	أقل من 500 دينار	40	14.9	4	
	من 500 لأقل من 1000 دينار	127	14	4.3	قيمة F = 1.34
	ألف دينار فأكثر	41	13.4	4.6	
- الحالة الاجتماعية:	متزوج	181	12.2	4.4	
	مطلق	14	14	4.2	قيمة F = 5.6*
	أرمل	13	14.8	3.5	
- عدد أفراد الأسرة:	أقل من خمسة أفراد	73	14.1	3.9	
	من خمسة إلى ثمانية أفراد	66	13.5	4.5	قيمة F = 1.8
	أكثر من ثمانية أفراد	69	14.5	4.5	
- إعالة إضافية:	يوجد	77	14.3	4.5	
	لا يوجد	131	13.9	4.2	قيمة F = 1.3

(*) دالة عند مستوى المعنوية 05.

إن المعنى الأساسي الذي نستنتجه من هذا الجدول هو شبه الاتفاق على الآثار السلبية التي يرى المبحوثون أنها ستترتب على فرض رسوم الخدمات. يؤكد ذلك تقارب متوسطات مجموعات العينة، فلو كان هناك اختلاف في الرؤى لاختلفت هذه المتوسطات بفروق إحصائية أي جوهرية، ولم توجد مثل هذه الفروق إلا في إطار متغيرين فقط هما طبيعة المسكن، والحالة الاجتماعية.

فمن حيث طبيعة المسكن، نتبين من الجدول أن ذوي المساكن المؤجرة هم الأكثر اقتناعاً بالآثار السلبية؛ حيث يصل متوسط استجاباتهم إلى (15,2) درجة، وهو يزيد بدلالة إحصائية عن متوسط أصحاب مساكن الدخول المتوسطة (13,5) درجة، وكذلك عن متوسط أصحاب الفلل الخاصة (13,1) درجة. وفيما عدا

ذلك، فإن متوسطات مجموعات العينة في إطار متغير طبيعة المسكن - لا تختلف بدلالة إحصائية. أما متغير الحالة الاجتماعية فإن الجدول يوضح ارتفاع متوسط استجابات الأرامل والمطلقات عن متوسط استجابات المتزوجين. والفارق بين المتوسطين دالّ إحصائيّاً، أما متوسط استجابات المطلقات فهو (14) درجة، والفارق بينه وبين متوسط المتزوجين والأرامل غير دالّ إحصائيّاً.

مناقشة النتائج

نتبين من النتائج السابقة ضعف الاقتناع بالآثار الإيجابية التي يقدمها الطرح المؤيد لفرض الرسوم على الخدمات، مقابل شدة الاقتناع بالآثار السلبية التي يقدمها الطرح المعارض، وذلك حسب آراء الأكثرية من العينة. وإذا كان متوسط درجة الاستجابات الخاصة بالآثار الإيجابية هو (9,65) درجة، فإن متوسط درجة الاستجابات الخاصة بالآثار السلبية هو (14,5) درجة، أي أن هناك فرقاً قدره (4,4) درجة لصالح الآثار السلبية، وهذا الفارق ذو دلالة إحصائية عالية، بمعنى أنه فارق جوهري ولا يرجع إلى المصادفة، (T. value = 8.9 & T. propability = 000).

صحيح أن هناك بعضاً من المبحوثين دلت استجاباتهم على اقتناعهم بالآثار الإيجابية لفرض الرسوم، لكن هناك على الجانب الآخر أغلبية عبرت استجاباتهم عن الآثار السلبية لفرض الرسوم، وقد أشارت دراسة (Ching, 1995) إلى أنه إذا كانت الرسوم تزيد من موارد الدولة، وتسهم في ترشيد استخدام الخدمات، فإنها ذات انعكاسات اجتماعية حادة تختلف من مجتمع إلى آخر، بل من فرد إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى في إطار المجتمع الواحد[22].

وعلى ضوء خصوصية المجتمع الكويتي، فإن الآثار السلبية لفرض الرسوم على الخدمات تنشأ من التفاعل بين الانعكاسات الاقتصادية والانعكاسات النفسية. إن الانعكاسات الاقتصادية سوف تكون أشد بالنسبة لمحدودي الدخل، أما الانعكاسات النفسية، فتشمل كل المواطنين أو غالبيتهم، وإن تفاوتت شدتها من فرد إلى آخر. المنطق في ذلك يتمثل في طابع أو صفة «الاعتمادية» في العلاقة بين المواطن والدولة؛ فالمواطن اعتاد الاعتماد على الدولة في كل شيء، وفي

أعماق الشخصية الكويتية نظرة إلى عائد النفط باعتباره عائداً من مصدر مشترك للثروة، لكل من يحمل الجنسية الكويتية الحق في المشاركة فيه، لا بقدر إسهامه في العملية الإنتاجية لاستغلال هذا المصدر، ولكن بقدر حاجاته وطموحاته الشخصية. إن له الحق (بصفته كويتيا) في العائدات النفطية، والاستناد في ذلك هو أن الدخل الكبير الذي حققته الحكومة من النفط إنما هو حق مطلق لكل مواطن، وأن جميع المواطنين شركاء طبيعيون في هذه الثروة. إنهم تقاسموا على السواء متاعب الحياة في الكويت قبل النفط، ومن ثم فإن لهم الحق في التمتع بعائداته.

وتعترف الدولة قولاً وفعلاً بهذا الحق، وقامت بالتبني والتنفيذ لخطط تنمية تهدف إلى زيادة الإنتاج الوطني وزيادة الدخول والارتفاع بمستوى المعيشة، كما قامت الدولة بما يعرف (بالتثمين)، أي شراء الأراضي من الأهالي بمبالغ باهظة، واستغلالها في بناء المساكن والمشروعات الخدمية والترفيهية، وقامت الدولة كذلك بتنفيذ مشروعات الضمان الاجتماعي، وأتاحت فرص عمل في مواقع الإنتاج والخدمات ليشغلها المواطنون، حتى ولو لم تكن سوق العمل في حاجة إلى عمالة.

أمام هذه الرؤية النفسية/ الثقافية - الاعتماد على الدولة والنظرة إلى عائدات النفط - يقوم المواطن بدور يغلب عليه التلقي أو الأخذ، ويتعدى الأمر الالتزامات الطبيعية للدولة تجاه المواطن، وتصف إحدى الباحثات الكويتيات هذه الفكرة بقولها: «ولعل مزيجاً من الثقة والاتكالية.. في الشخصية الكويتية هو الذي خلق حالة الاستسلام والتصديق لما توحي به الحكومة أو تقرره، إن معاملة الكويتي كطفل تجعله يوكل أموره... إلى الحكومة، وهذا التفكير الاعتمادي والتربية الاتكالية تخلق لدى المواطن نظرة غير واقعية للحياة والأحداث، وتضع العبء الأكبر على عاتق الحكومة، لتتحمل مسؤوليات وقرارات يفترض أن يحمل المواطن جزءاً منها[23].

وإذا سلمنا بأن المواطن الفرد لا يخرج عن كونه عضواً في أسرة، فإن توقعات المبحوثين تعكس نوعاً من (المخاوف) بشأن الخدمات التي يمكن أن تفرض

عليها الرسوم، وهي على وجه التحديد: الخدمات الصحية، والكهرباء، والماء، والهواتف، والتعليم، والنظافة العامة والطرق. أي أن الخدمات الصحية واستهلاك الكهرباء والماء تتصدر الخدمات التي يتخوف أكثرية المبحوثين من أن تفرض عليها الحكومة رسوماً جديدة، أو تزيد مقابلاً مالياً على ما هو معمول به. وقد أفاد ما يتراوح بين (36,5%) و (41,8%) من العينة بأنهم يتوقعون أن تلجأ الأسر الكويتية إلى مجموعة من الأساليب للتكيف مع وضعها الجديد إذا ما تم إقرار الرسوم على الخدمات، كأن تبحث عن مصادر جديدة للدخل، أو تضغط أوجه الإنفاق، أو تقلل الاستفادة من الخدمات، كما أن (43,8%) أفادوا بأنهم يعتقدون بشدة في أن فرض الرسوم يزيد الوعي الاقتصادي للأسرة، ويساعدها على ضبط ميزانيتها. ولكن النتائج في الوقت نفسه تشير إلى أن ما يتراوح بين (57,7%) و (72,6%) أفادوا بأن فرض الرسوم سيؤثر تأثيراً سلبياً حاداً على الجوانب الأساسية والكمالية في حياة الأسرة، وسيؤدي إلى إحداث التوترات الأسرية بسبب الأمور المالية، وسيؤثر تأثيراً حاداً على ميزانية الأسر محدودة الدخل.

هذا يعكس ارتباط الأسرة بالنظام الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً؛ فمن المنظور السوسيولوجي، نجد الأسرة تشارك في العمل والإنتاج لتتمكن من توفير السلع والخدمات لأفرادها، كما أنها تلجأ إلى التوافق مع طبيعة العمل في المجال الاقتصادي كله مما يؤثر في بنائها ووظائفها. إن النظام الاقتصادي مثلاً قد يجبر المرأة على الخروج من المنزل، والبحث عن عمل للمشاركة في نفقات الأسرة، وهذا يؤثر على دورها التقليدي، كما قد يؤثر على دور الرجل بأن يشارك في الأعمال المنزلية، لقد عكست نتائج الدراسة هذه الفكرة من واقع ما أفاد به المبحوثون حالة إقرار الرسوم على الخدمات، وتؤكد الدراسات الاجتماعية دوماً على اعتبار العلاقة بين الأسرة والنظم الأخرى في المجتمع سلسلة من التبادل الوظيفي[24] وهذا التبادل يشمل الجانب المادي. كما يضمن السلوك ورد الفعل، وقد يكون إيجابياً أو سلبياً، لقد اعتادت الأسرة الكويتية على نمط إيجابي - أي في صالحها دائماً أو غالباً - في سياق علاقتها بنظم المجتمع، بما في ذلك تلك النظم المعنية بالخدمات التي تنفذ سياسة الدولة. لكن إقرار الرسوم على الخدمات سيؤثر

في هذا النمط، وقد يعدل مساره من الإيجاب إلى السلب بالنسبة للأسر محدودة الدخل. فليس غريباً إذن أن ما يتراوح بين (47,6%) و (64%) من العينة أفادوا بأنهم يعتقدون بشدة أن إقرار الرسوم سيترتب عليه نوع من التوتر والحساسية بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وخلق انطباع سلبي عن السلطة التشريعية والقوانين والسياسات الحكومية، وخلق استياء لدى المواطنين.

ولكن هل يعني ذلك أن هناك رفضاً مطلقاً من جانب المواطنين لفرض رسوم على الخدمات؟ الواقع أنه لا يوجد رفض مطلق، ولا قبول مطلق. هناك رفض نسبي أقوى من القبول النسبي، وإذا كان لا بد أو لا مفر من فرض رسوم على الخدمات، فإنه - على ضوء نتائج الدراسة الحالية يجب أن يسبق ذلك فترة تهيئة نفسية وذهنية للمواطنين، مع عدم إقرار الرسوم على الخدمات دفعة واحدة، سواء من حيث مجال الخدمة أو من حيث قيمة الرسوم؛ بمعنى أنه لا ينبغي إقرار الرسوم على جميع الخدمات في آن واحد، وإنما يتعين البدء بخدمة خدمة. كما أن قيمة الرسوم لا ينبغي إقرارها دفعة واحدة، وإنما تبدأ بمبالغ صغيرة ثم تتصاعد بالتدريج، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية للمجتمع.

الهوامش والمراجع

(1) الجوهري، محمد: **المدخل إلى علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 365.

(2) يونس، الفاروق زكي: «السياسة الاجتماعية بين دولة الرعاية وخصخصة الخدمات مع التطبيق على دولة الكويت»، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية**، العدد الخامس، الجزء الثاني، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، يناير 1994.

(3) المصدر نفسه.

(4) الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، «سمات ومناخ قطاع الأعمال والأنشطة التجارية في دولة الكويت»، الكويت: الدار العربية للاستشارات. 1994، ص18.

(5) جامعة الدول العربية (1995)، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» (الجزء المعني بدولة الكويت) منشور بجريدة الأنباء الكويتية عدد رقم 7382 بتاريخ 1996/12/1، ص12.

(6) **وزارة التخطيط**، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد 30، الكويت: جدول 2.3، 1993، ص236.

(7) المصدر نفسه.

(8) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد 32، الكويت: جدول 2.2، 1995، ص234.

(9) السياسة الاجتماعية، مصدر سابق.

- Ching. Panfils Yser, "Demand for Children's Health Care and Access Across Income Groups: The Philippine case,. "Social Science and Medicine," Vol. 41(1). 1995. pp. 25-36. (10)

- Herrell. James, M., "The Therapeutic Value of Fees: What do Practitoners Believe." Journal of Mental Health Administration, Vol, 20(3), 1993, pp. 270-277. (11)

- Santiago. Anna. M., Intergenerational and Programinduced Effects of Welfare Dependency, Evidence from the National Longitudinal Survey of Youth. Journal of Family and Economic Issues. Vol. 16(2-3), 1995, pp. 281-306. (12)

- Koloep, Marion, "Conceerrent and Predictive Correlates of Girls' Depression and Antisocial Behavior under Conditions of Economic Crisis and Value Change. Journal of Adolescence. Vol. 18(4), 1995, pp. 445-458. (13)

- Dorman, Paige & Pasadoes Yorgo "Perception of Political Candidates Based on Their Stand on Abortion and Taxes". Psychological Report, Vol. 71 (2). 1992, pp. 607-610. (14)

- Scholz, John T. et al "Will Taxpayers Ever Like Taxes?", Journal of Economic Psychology. Vol, 13 (4), 1992, pp. 625-656. (15)

- Davidson. William B. & Cotter, Patrick, R. "Psychological Sense of Community". Psychology. Vol. 21(1). 1993/ pp. 59-66. (16)

- Grossman, Michael, "Health Benefits of Increases in Alchoal and Cigarette Taxes. special issue: The Economics of Addiction". British Journal of Addiction,. Vol. 84 (10). 1989. pp. 1193-1204. (17)

- Lewit, Eugen, M. "The N.S. Tobaco Taxes: Behavioural Effects and Policy Implications". British Journal of Addiction. Vol. 84 (10). 1989. pp. 1217-1233. (18)

- James, sim. "On Taxation and Femle Participation in the Labour Market. Special issue: Economic Psychological Perspectives on Taxation", Journal of Economic Psychology. Vol, 13 (4). 1992. pp. 715-734. (19)

(20) فرج، صفوت: **القياس النفسي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1980، ص306-307.

(21) الدريع، فوزية: **الدرس الأول: رؤية نفسية لأزمة الثاني من أغسطس**، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص36.

- Ching, Panfila, Op. Cit. (22)

(23) الدرس الأول، مرجع سابق.

(24) الخولي، سناء: **الأسرة في عالم متغير**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص86.

❊ ❊ ❊

AJH
99

استطلاع الرأي بشأن الرسوم على الخدمات في الكويت

عزيزي المواطن، عزيزتي المواطنة،

لكم أطيب التحية

خلال السنوات الماضية وحتى الآن ظهرت مناقشات بشأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات العامة كالصحة، والتعليم، والمرافق... الخ. وقد تباينت الآراء في هذا الموضوع، فهناك من يؤيد فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات، وهناك من يعارض ذلك، ولكل حججه ومبرراته. إن فرض أو زيادة الرسوم لم يتقرر بعد، ومن هنا يتعين معرفة رأيكم الشخصي، لذا نرفق لكم مجموعة من الأسئلة، وأمام كل سؤال عدة إجابات، نرجو وضع علامة (✓) على الإجابة التي تتفق مع وجهة نظركم الشخصية. وسوف تعامل البيانات بمنتهى السرية، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

مع أطيب تحياتي،،

	كود	عمود
1 - هل تتوقعون أن يتم فرض أو زيادة رسوم على الخدمات خلال سنوات مجلس الأمة الحالي؟ (1) نعم (2) لا (3) لا يمكنني التحديد		4
2 - إذا افترضنا أن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات أمر حتمي ولابد من تنفيذه على بعض الخدمات، ما الخدمات التي يمكن فرض أو زيادة الرسوم عليها؟		
1 - التعليم.		5
2 - الصحة.		6
3 - الكهرباء.		7
4 - الماء.		8
5 - الصرف الصحي.		9
6 - التليفونات.		10
7 - الطرق.		11
8 - أخرى.		12
3 - ما الأساليب التي تتوقعون أن تلجأ إليها الأسر محدودة الدخل للتكيف مع سياسة فرض أو زيادة الرسوم؟		9
1 - تقليل الاستفادة من الخدمات.		
2 - ضغط جوانب الإنفاق.		
3 - البحث عن أعمال إضافية.		
4 - أخرى.		

	كود	عمود
4 – هناك اقتراح مفاده أن الدولة إذا فرضت رسوماً على الخدمات، فإنها يجب أن تعطي علاوة أو منحة خدمات مناسبة لكل أسرة، فهل من الأفضل: 1– فرض رسوم على الخدمات مقابل إعانة خدمات لكل أسرة أم 2 – عدم فرض رسوم وعدم صرف إعانة خدمات.		10
5 – هناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم يجب أن يطبق على الوافدين فقط. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 – أتفق بشدة 1 – أتفق إلى حد ما 0 – لا أتفق		11
6 – هناك اقتراح مفاده بأن بعض الفئات من المواطنين المحتاجين يجب استثناؤهم من الرسوم على الخدمات، في حين هناك اقتراح آخر يرى أن الرسوم في حالة إقرارها أو زيادتها يجب أن تكون على المواطنين جميعاً دون استثناء. مع أي رأي أنتم؟ (1) نؤيد استثناء بعض الفئات المحتاجة. (2) نؤيد عدم استثناء أي فئة من الرسوم.		12
7 – بصرف النظر عن تقبل الناس أو عدم تقبلهم لمسألة فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات، هل تعتقدون أن الوضع الاقتصادي بالكويت حالياً يتطلب فرض الرسوم؟ 2 – أعتقد بشدة 1 – أعتقد إلى حد ما 0 – لا أعتقد.		13
8 – هل تعتقدون أن حصيلة الرسوم المفروضة على الخدمات ستسهم في سد عجز الموازنة العامة للدولة؟ 2 – أعتقد بشدة 1 – أعتقد إلى حد ما 0 – لا أعتقد.		14
9 – هل تعتقدون أن حصيلة الرسوم، سيتم الإنفاق منها على الخدمات بما يؤدي إلى تحسين الخدمات والارتفاع بمستواها؟ 2 – أعتقد بشدة 1 – أعتقد إلى حد ما 0 – لا أعتقد.		15

	كود	عمود
10 – هناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيؤدي إلى ترشيد استخدام المواطنين لهذه الخدمات. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 – أتفق بشدة 1 – أتفق إلى حد ما 0 – لا أتفق		16
11 – هناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيؤدي إلى زيادة العمر الافتراضي للمعدات المستخدمة، ويقلل من تكاليف صيانة الخدمات، وهو الأمر الذي يوفر أعباء مالية على الدولة. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 – أتفق بشدة 1 – أتفق إلى حد ما 0 – لا أتفق.		17
12 – وهناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيزيد الوعي الاقتصادي للأسرة، ويجعلها أكثر ضبطاً لميزانيتها ونواحي الإنفاق. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 – أتفق بشدة 1 – أتفق إلى حد ما 0 – لا أتفق.		18
13 – هناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيترتب عليه خلق الإحساس العام بالمسؤولية لدى المواطنين تجاه المرافق والخدمات. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 – أتفق بشدة 1 – أتفق إلى حد ما 0 – لا أتفق.		19
14 – وهناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات العامة، سيكون عامل طرد للعمالة الهامشية الوافدة، وبالتالي يسهم في تعديل التركيبة السكانية بالكويت. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 – أتفق بشدة 1 – أتفق إلى حد ما 0 – لا أتفق.		20

	كود	عمود
15 - وهناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سوف يزيد من دخل الدولة، وبالتالي من قدرتها على تنفيذ مشاريع تحقق الرفاهية للجميع. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 - أتفق بشدة 1 - أتفق إلى حد ما 0 - لا أتفق		21
16 - المؤسسات الحكومية تستخدم المرافق العامة والخدمات، وهناك رأي يقول إن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيقلل من الإهدار، ويؤدي إلى ترشيد الاستهلاك بالمؤسسات الحكومية. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 - أتفق بشدة 1 - أتفق إلى حد ما 0 - لا أتفق		22
17 -		24-23
18 - هناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيؤدي إلى تأثير سلبي حاد على معيشة الأسر الكويتية محدودة الدخل. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 - أتفق بشدة 1 - أتفق إلى حد ما 0 - لا أتفق		25
19 - هناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سوف يترتب عليه بعض التوتر داخل الأسرة بسبب الأمور المالية. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 - أتفق بشدة 1 - أتفق إلى حد ما 0 - لا أتفق		26
20 - هل تعتقدون أن فرض أو زيادة الرسوم سيؤثر سلبياً على الجوانب الأساسية في حياة المواطنين كالمأكل والملبس والتعليم والصحة؟ 2 - أعتقد بشدة 1 - أعتقد إلى حد ما 0 - لا أعتقد.		27

AJH
99

	كود	عمود
21 - هل تعتقدون أن فرض أو زيادة الرسوم سيؤثر سلبيّاً على الجوانب الترفيهية والكمالية في حياة الأسرة الكويتية، كالسفر والرحلات والنزهات وما شابه ذلك؟ 2 - أعتقد بشدة 1 - أعتقد إلى حد ما 0 - لا أعتقد.		28
22 - بالنسبة لعملية تحصيل الرسوم على الخدمات، هل تعتقدون أن هذه العملية ستؤدي إلى نوع من الحساسية بين المواطنين والجهات الحكومية التي تقدم هذه الخدمات؟ 2 - أعتقد بشدة 1 - أعتقد إلى حد ما 0 - لا أعتقد.		29
23 - إن السلطة التشريعية (مجلس الأمة) هي المختصة بإقرار أو رفض قوانين الرسوم على الخدمات، فهل تعتقدون أن فرض الرسوم على الخدمات سيخلق انطباعاً سلبيّا لدى المواطنين عن مجلس الأمة؟ 2 - أعتقد بشدة 1 - أعتقد إلى حد ما 0 - لا أعتقد.		30
24 - وهل تعتقدون أن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيؤدي إلى خلق انطباع سلبي لدى المواطنين عن القوانين والسياسات الحكومية؟ 2 - أعتقد بشدة 1 - أعتقد إلى حد ما 0 - لا أعتقد.		31
25 - هناك رأي يقول بأن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيؤدي إلى استياء عام لدى معظم المواطنين. إلى أي حد تتفقون مع هذا الرأي؟ 2 - أعتقد بشدة 1 - أعتقد إلى حد ما 0 - لا أعتقد.		32

	كود	عمود
26 - من المعروف أن الخدمات والمرافق يستفيد منها المواطنون والوافدون على السواء، فهل تعتقدون أن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيؤدي إلى نوع من الحساسية لدى المواطنين تجاه الوافدين؟ 2 - أعتقد بشدة 1 - أعتقد إلى حد ما 0 - لا أعتقد.		33
27 - وهل تعتقدون أن فرض أو زيادة الرسوم على الخدمات سيمثل أعباء حقيقية على الوافدين بما يقلل من إنتاجيتهم؟ 2 - أعتقد بشدة 1 - أعتقد إلى حد ما 0 - لا أعتقد.		34
28 -		36-35
البيانات الشخصية: 1 - النوع: (1) ذكر (2) أنثى		37
2 - السن: (1) أقل من 30 سنة. (2) من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة. (3) من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة. (4) 50 سنة فأكثر.		38
3 - محل الإقامة في الكويت: (1) محافظة العاصمة (2) محافظة حولي (3) محافظة الفروانية (4) محافظة الجهراء (5) محافظة الأحمدي		39
4 - المسكن: (1) مسكن مؤجر (منزل أو شقة) (2) مسكن دخل محدود. (3) مسكن دخل متوسط. (4) فيلا خاصة.		40

AJH
99

	كود	عمود
5 – التعليم: (1) أقل من المتوسط. (2) متوسط (3) ثانوي ودون الجامعي (4) جامعي فأعلى.		41
6 – مجال المهنة: (1) وظيفة حكومية. (2) وظيفة عسكرية. (3) أعمال حرة/ قطاع خاص. (4) أخرى.		42
7 – الحالة الاجتماعية: (1) متزوج. (2) مطلق. (3) أرمل.		43
8 – عدد أفراد الأسرة: (1) أقل من خمسة أفراد. (2) من خمسة إلى ثمانية أفراد. (3) أكثر من ثمانية أفراد.		44
9 – هل يوجد آخرون تعولهم غير أفراد الأسرة؟ (1) نعم. (2) لا.		45
10 – متوسط إجمالي الدخل الشهري: (1) أقل من 500 دينار. (2) من 500 إلى 1000 دينار. (3) أكثر من 1000 دينار.		46